التركيب الممنوع في القراءات القرآنية الناشئ عن الفساد الإعرابي: دراسة استقرائية تحليلية

The Prohibited Combination of Qur'ānic Readings Arising from Grammatical Defect: An Inductive Analytical Study

10.35781/1637-000-174-006

د. محمد أمين حسيني*
أ. مصعب نور الحق**
أ.د. أحمد خالد شكري***

* أستاذ مساعد في التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر.
** طالب باحث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر.
*** أستاذ التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحرير مفهوم التركيب في القراءات القرآنية، ودراسة أوجه التركيب الممنوع الذي مردّه الفساد الإعرابي، من خلال دراسة استقرائية تحليلية. وتتمثل إشكاليته في غياب تحرير دقيق لمفهوم التركيب في كتب القراءات، وعدم تفصيل أنواع التركيب الممنوع، فضلا عن عدم استقصاء أمثلته الناشئة عن الفساد الإعرابي ولا حصر أنماطها. وتتجلى أهمية البحث في إثراء الدرس القرائي بالأمثلة والتوسّع فيها بما يمكّن الدّارسين من تكوين تصوّر أدقّ للمسألة، ويسهم في تجنّب الوقوع في التركيب المؤدي إلى الفساد الإعرابي. وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في جمع مواضع تركيب الوجوه القرائية الممنوعة في القرآن الكريم وحصرها، والمنهج التحليلي في دراسة أبرز الأمثلة في كلّ نوع، وذلك في ضوء كتب إعراب القرآن، وتوجيه القراءات، وكتب النّحو.

وتوصّل البحث إلى جملة من النتائج، من أبرزها: عدم وجود تعريف صريحٍ لمصطلح تركيب القراءات عند المتقدمين، وأن المشهور عند المتأخرين لا يعكس حقيقته بدقّة، مع اقتراح تعريف للتركيب بأنه ضمّ وجهٍ قرائيّ منقولٍ، إلى وجهٍ قرائيّ منقولٍ بطريق آخر، بحيث تكون صورة الاجتماع بين هذه الأوجه غيرَ منقولةٍ عن السّابقين. كما بيّن البحث أن التركيب الممنوع منه ما يرجع إلى مقام الرواية، ومنه ما يرجع إلى الفساد اللغوي، ولا سيما الإعرابي الذي تندرج تحته أنماط متعددة، ترجع في مجموعها إلى اختلال العلاقة التركيبية النحوية في الجملة.

الكلمات المفتاحية: التركيب الممنوع، الفساد الإعرابي، القراءات القرآنية، تركيب القراءات.

ISSN : 2410-1818

The Prohibited Combination of Qur'ānic Readings Arising from Grammatical Defect: An Inductive Analytical Study

Dr. Mohamed Amine Hocini

Musab Nurul Houqe

Prof. Dr. Ahmad Khaled Shukri

Abstract

This study aims to refine the concept of the combination of Qur'ānic readings and to examine prohibited combinations arising from grammatical defect through an inductive analytical approach. The problem lies in the absence of a precise definition of this concept in the literature of Qur'ānic readings, the lack of detailed classification of prohibited forms, and the insufficient collection and organization of examples resulting from grammatical irregularity. The study contributes to enriching Qur'ānic readings scholarship by systematizing relevant examples, enabling a clearer understanding of the issue and helping to avoid combinations that lead to grammatical deficiency. It adopts an inductive method to collect and classify instances of prohibited combinations, and an analytical method to examine representative examples, drawing on works of Qur'ānic parsing, reading justification, and Arabic grammar. The findings indicate that early scholars did not provide an explicit definition of the combination of readings, and that later definitions lack precision. The study therefore proposes a precise definition of this concept and demonstrates that prohibited combinations may relate either to transmission or to linguistic defect—particularly grammatical—manifesting in multiple patterns rooted in structural disruption within the sentence.

Keywords: Prohibited Combination of Qur'ānic Readings; Grammatical Defect; Qirā'āt; Combination of Qur'ānic Readings.

ISSN : 2410-1818

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

يُعد موضوع تركيب القراءات القرآنية من القضايا المهمة في علم القراءات، وقد اختلفت آراء العلماء فيه اختلافا بارزا، بين من أطلق الجواز، ومَن شدّد المنع، ومن توسّط بينهما. ولا شكّ أن هذا التباين في الأحكام راجعٌ أساسا إلى اختلاف تصوّراتهم لمفهوم تركيب القراءات. ومن صور التركيب التي انعقد الإجماع على تحريمها ما كان المنع فيها راجعا إلى الفساد الإعرابي، وهي صورةٌ متعلّقة بالتطبيق والممارسة؛ وهو ما يجعلها مجالا مناسبا للدراسة العلمية التحليلية. وانطلاقا من ذلك، جاء هذا البحث ليتناول قضية تركيب القراءات القرآنية الممنوع بسبب الفساد الإعرابي من خلال دراسة نظرية في مفهوم التركيب، يتبعها استقراء تام لصور التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي.

إشكالية البحث

بالنظر إلى ما دوّنه الأئمة يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات تمثّل إشكالية البحث، وهي تنقسم إلى قسمين:

أولا: إشكالات القسم النظري: يتعلق هذا القسم بجانب المفهوم والتصوّر المرتبط بتركيب القراءات والمصطلحات المرادفة له وصوره، وحكمها.

ثانيا: إشكالات القسم التطبيقي (التركيب المؤدي إلى الفساد اللغوي): يتناول هذا القسم إحدى صور التركيب الممنوع وهو المبني على فساد إعرابي، وقد بيّن معالمها ابن الجزري فقال: "إِنْ كَانَت إِحدى الْقِراءَتَين مُترتِّبةً عَلَى الْأُخْرَى فَالْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ مَنْعُ تَحْرِيمٍ، كَمَنْ يَقْرَأُ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا، أَوْ بِالنَّصْبِ آخِذًا رَفْعَ آدَمَ مِنْ قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَرَفْعَ كَلِمَاتٍ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَنَحْوَ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا بِالتَّشْدِيدِ مَعَ الرَّفْعِ، أَوْ عَكْسِ ذَلِكَ، وَنَحْوِ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ وَشِبْهُهُ مِمَّا يُرَكَّبُ بِمَا لَا تُجِيزُهُ الْعَرَبِيَّةُ وَلَا يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ"[1].

وهذا الجانب -على أهميته- لم يُستوعب في الدراسات السابقة؛ مما يجعل استقراءه وتصنيفه من أهم أهداف هذا البحث.

[1] شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضّباع، (مصر: المطبعة التجارية الكبرى، د.ت)، ج1، ص19.

ISSN : 2410-1818

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1- تحرير مفهوم تركيب القراءات تحريرا علميا دقيقا، وصياغة تعريف جامع مانع يعكس حقيقته وصُوَره، مع بيان الفروق الدلالية بينه وبين المصطلحات المقاربة مثل: الاختيار والتلفيق والخلط.

2- بيان أنواع التركيب الممنوع في القراءات القرآنية.

3- استقراء حالات التركيب المؤدي إلى الفساد الإعرابي في القرآن الكريم، وحصر مواضعها، وتحليل أمثلة لها، وصولا إلى بناء تصنيف دقيق يبيّن أسباب المنع ومراتب الخلل.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في إثراء الدرس القرائي بالأمثلة والتوسع فيها بما يمكن الطلبة من تصور المسألة على نحو أوسع؛ إذ غالبا ما يكتفي الباحثون والمدرّسون بذكر المثالين اللذين ذكرهما ابن الجزري رحمه الله تعالى؛ مما يسهم في تجنب الوقوع في التركيب المؤدي إلى الفساد الإعرابي.

الدراسات السابقة

بعد البحث والاستقصاء في المصادر والمراجع المتنوعة ظهر لنا أن موضوع تركيب القراءات قد حَظِي بإشارات متفرّقة عند المتقدمين في كتبهم غير أنهم لم يفردوه بتصنيفٍ مستقل. أما الدراسات المعاصرة المتخصّصة التي تناولت موضوع التركيب بشكلٍ مستقلٍّ فلم نقف إلا على عدد محدودٍ منها، وهي متفاوتة في تركيزها على الموضوع وعمق تناولها له. وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات:

1- دراسة بعنوان: التركيب في القراءات (مفهومه، ونشأته، وحكمه)[1] للباحث علي بن عبد القادر بن شيخ علي سيت، وقد هدفت إلى تعريف التركيب لغة واصطلاحا، وبيان الألفاظ المرادفة له عند أصحاب التخصص، وبيان العلاقة بين التركيب والاختيار وأنها علاقة البعض بالكلّ إذ التركيب نوع اختيار، مع إيراد أمثلة توضيحية. كما هدفت إلى استعراض أقوال العلماء في التركيب، وبيان القول الراجح في حكمه. وقد خلصت الدراسة إلى جواز التركيب بين الأوجه والقراءات إلا في حالتين: حال الرواية، وما لا تجيزه اللغة العربية.

وعلى الرغم من جودة الدراسة وإمكان الإفادة منها في الجانب النظري المتعلّق بعرض أقوال أهل الفنّ؛ فإن مفهوم التركيب لا يزال مضطربا فيها؛ إذ اقتصر الباحث على التعريف المشهور الذي ينصّ على أنه الانتقال من قراءة إلى أخرى..، مع أن هذا التعريف في الحقيقة لا يُمثل إلا صورة من صور

[1] علي بن عبد القادر بن شيخ علي سيت، التركيب في القراءات (مفهومه، ونشأته، وحكمه)، (المدينة المنورة: مجلة تعظيم الوحيين، 2021)، مجلد 4، العدد 8.

ISSN : 2410-1818

التركيب، بدليل أن الباحث نفسه أورد أثناء الدراسة صورا أخرى للتركيب لا يشملها التعريف، مثل: التلفيق بين الكلمات. كما يُؤخذ على الدراسة عدم إظهار العلاقة الدقيقة بين الخلط والتلفيق من جهة، وبين التركيب من جهة أخرى.

وأخيرا، اكتفى الباحث بضرب أمثلة معدودة للتركيب المؤدي إلى الفساد اللغوي في القرآن الكريم دون استقصاء مواضعه بحيث يقدم تصوّرا شاملا لهذا النوع من التركيب وأنماط وروده. وهذا الجانب بالذات تتولى هذه الدراسة استكماله من خلال رصد جميع مواضع هذا النوع من التركيب الممنوع، وتحليل أمثلة منها.

2- دراسة بعنوان: جمع القراءات وتركيبها وموقف الفقهاء والقراء منهما[1]. وقد تطرّق صاحبها إلى جملة من المصطلحات ذات الصلة بالبحث، وهي: جمع القراءات، والتركيب، والتلفيق، والخلط، وبيّن أن الثلاثة الأخيرة مترادفة في المعنى. ثم انتقل إلى الحديث عن جمع القراءات من حيث نشأته، وحكمه، وشروطه، وكيفيته. وأخيرا تناول مسألة تركيب القراءات، مبيّنا أنواعه وحكمه.

مما يلاحظ على هذه الدراسة أن تركيزها انصرف أساسا إلى مسألة جمع القراءات، فكان حديثها عن التركيب مختصرا. كما أنها لم تقدّم تعريفا جامعا لمصطلح "تركيب القراءات"، واكتفت ببيان أنواعه وحصرها في ثلاثة أنواع؛ مع أنه يمكن دمج بعضها في بعض. كما عُنيت الدراسة بإبراز حكم التركيب في ضوء أقوال العلماء، وخلصت إلى جوازه إذا لم تتعلق إحدى القراءتين بالأخرى. وبالمقارنة مع دراسة علي بن عبد القادر السابقة، تبدو هذه الدراسة أقلّ تركيزا على موضوع تركيب القراءات.

ويلاحظ أنها لم تُحرّر مفهوم التركيب بشكل دقيق يستوعب صوره وأنواعه، واعتمدت في تعريف التركيب على التعريف المشهور الشائع الذي ينصّ على أنه الانتقال من قراءة إلى أخرى..، الذي هو -في الحقيقة- صورة من صور التركيب. وكذلك يُؤخذ على الدراسة أنها لم تُبرز الفروق الدقيقة بين مصطلحات الخلط والتلفيق والتركيب.

كما أن هذه الدراسة اكتفت بما ذكره العلماء مثل ابن الجزري في بيان التركيب الممنوع ولم تذكر أمثلة جديدة؛ ما يُظهر أن الجانب التطبيقي فيها قليل جدا. وعليه؛ فإن هذه الدراسة لم تعالج الجانب التطبيقي للتركيب معالجة وافية، وهو ما ستُعنى به دراستنا الحالية من خلال استقراء مواضع التركيب المؤدي إلى الفساد الإعرابي وتحليل صوره في القرآن الكريم.

[1] نواف سعيد عوض المالكي، جمع القراءات وتركيبها وموقف الفقهاء والقراء منهما، (العراق: مجلة الجامعة العراقية، 2021)، مجلد 3، العدد 36.

ISSN : 2410-1818

3- وتوجد دراسات أخرى تناولت موضوع التركيب مثل دراسة قابة بعنوان: "القراءات القرآنية: تاريخها. ثبوتها. حجّيتها. وأحكامها"[1] حيث عرّفه بأنه "خلط القراءات بعضها ببعض، والانتقال من قراءة إلى أخرى أثناء التلاوة دون إعادة ولا تكرار لأوجه الخلاف"[2]، وعرض أقوال العلماء فيها وعلّق عليها. وذكر حكم التركيب والعلاقة بينه وبين الاختيار وأنّ التركيب هو اختيار من القراءات الثابتة التي تُعدّ تركيبا من قراءات مروية[3]. ومع أهمية هذه الدراسة في مناقشة حكم التركيب، فإنها لم تورد تعريفا جامعا له، كما لم تستعرض مواضع التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي.

بعد عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع تركيب القراءات، يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات المهمة التي تكررت عبر الدراسات. أولها: غياب تعريف جامع مانع لمصطلح "تركيب القراءات". وثانيها: عدم الربط بين التركيب والاختيار، وثالثها: عدم التحرير الدقيق للفرق بين مصطلحات مهمة وهي: التركيب والتلفيق والخلط. ورابعها: افتقار الدراسات السابقة إلى استقصاء شامل لمواضع التركيب الممنوع الذي يرجع منعه إلى الفساد الإعرابي في القرآن الكريم.

وبناء على ذلك؛ تسعى هذه الدراسة إلى تحرير مفهوم تركيب القراءات تحريرا علميا دقيقا يستوعب جميع صوره ويميّز ما يدخل في حدّه عمّا ليس منه، وتحرير العلاقة بين التركيب والاختيار. كما أنها تهدف إلى إبراز الفروق المنهجية الدقيقة بين المصطلحات المتداخلة في هذا الباب، وما إذا كانت تُؤدي نفس المعنى أم لا. وأخيرا، فإن هذه الدراسة تتميز عن سابقاتها بأنها ستقوم باستقراء كامل لإحدى صور التركيب الممنوع في جميع القرآن الكريم ثم تحلّل أمثلة منها وتحدّد علل المنع فيها. وبناء عليه، تعتبر هذه الدراسة متميزة وتقدّم إضافة علمية نوعية وأصيلة تسدّ ثغرة واضحة في مجال القراءات القرآنية.

منهج البحث

اعتمد هذا البحث المنهج الاستقرائي لجمع وحصر مواضع تركيب الوجوه القرائية الممنوعة في القرآن الكريم، كما اعتمد المنهج التحليلي لدراسة أبرز الأمثلة الواردة في كلّ نوع في ضوء كتب إعراب القرآن وتوجيه القراءات القرآنية وكتب النّحو.

---

[1] عبد الحليم قابة، القراءات القرآنية: تاريخها. ثبوتها. حجّيتها. وأحكامها، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999م).

[2] المرجع السابق، ص221.

[3] المرجع السابق، ص230.

ISSN : 2410-1818

حدود البحث

يقتصر هذا البحث على التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي المتعلق بالفرش؛ ومن ثم فهو لا يُعنى بالتركيب المرتبط بالأصول. كما أنه لا يعالج التركيب الممنوع بسبب فساد النظم أو المعنى أو الاتساق الأدائي.

هيكلية البحث: يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

المبحث الأول: مفهوم تركيب القراءات وحكمه.

المبحث الثاني: أنواع التركيب الممنوع في القراءات القرآنية.

المبحث الثالث: التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي وتطبيقاته.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: مفهوم تركيب القراءات وحكمه

نعرّف في هذا المبحث تركيب القراءات ثم نبيّن العلاقة بينه وبين المصطلحات ذات الصلة، وفي الأخير نتطرّق إلى حكمه.

المطلب الأول: مصطلحا (التركيب) و(القراءات) في صورتهما المفردة

نستعرض في هذا المطلب لفظتي (التركيب) و (القراءات)من حيث معناهما اللغوي في صورتهما المفردة.

أ- التركيب: ذكر ابن فارس أن الجذر الثلاثي (ر ك ب) له أصل واحد وهو "علوُّ شيءٍ شيئًا"[1]. و(التركيب) مصدر من الفعل الثلاثي المزيد (ركَّب / يُركِّب)، الذي يفيد معنى التعدية، قال في القاموس: "ركّبه تركيبا: وضعَ بعضَه على بعض"[2].

وقد ورد ذِكر التركيب في القرآن مرة واحدة، وذلك بصيغة الماضي في قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: 8]، وقد شرح المفسرون لفظة التركيب في الآية بكلماتٍ تشترك معها في الحقل الدلالي العام: كالتأليف والجمع[3]، وهو ما نراه داخلا في باب تفسير اللفظ بما يقارب معناه، نظرا للاختلافات الدلالية بين التركيب والجمع والتأليف، والحاصل في الاختلاف بينها أن الجمع مُطلق الضمّ بين الأشياء[4]، والتأليف ضمٌّ[5] مع تلاصقٍ بين المتآلفات وتوافقٍ بينها[6]، والتركيب ضمٌّ بنائيٌّ ووضع شيءٍ على شيءٍ.

ومثال ذلك: أن جمع القولين يكون بذكرهما في موضع واحد حتى لو لم يكن بينهما اتصال، وتأليفُهما يكون بوضعهما في سياق متّحد متجانس، وتركيبُهما يكون بضمِّهما وتشكيلِ قولٍ ثالثٍ مجموع من القولين الأولين.

---

[1] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1969 – 1972م)، ج2، ص432.

[2] مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005م)، ص91.

[3] انظر: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (الهند: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1969 – 1984)، ج21، ص304.

[4] يُنظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص479.

[5] يُنظر: المرجع السابق، ج1، ص131.

[6] يُنظر: بيت الله بيات، معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتابي العسكري والجزائري، (قمّ: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط1، 1412هـ)، ص166-167.

ISSN : 2410-1818

ب- القراءات: أما لفظ (القراءات) فهو جمع (القراءة)، وهو مصدرٌ بمعنى تلاوة الكلام المكتوب نظرا، سواء بصوتٍ أو بغير صوتٍ[1] .

المطلب الثاني: تعريف لفظي (التركيب) و(القراءات) اصطلاحاً

نستعرض في هذا المطلب لفظتي (التركيب) و(القراءات)من حيث معناهما الاصطلاحي، ونبدأ بتعريف مصطلح القراءات لبناء مصطلح التركيب عليه.

أ- القراءات: ورد لفظ (القراءة) متصلا بالحقل القرآني بداية في الأحاديث النبوية ثم تطور استعماله مع الوقت، حيث وردت كلمة (القراءة) أولا بمعنى **تلاوة القرآن نظرا أو غيبا**، كحديث أم هانئ: " كنت أسمع قراءة النبي ﷺ بالليل وأنا على عريشي"[2]. ثم جاء التطور الأول للكلمة متمثلا في تحوّلها من مصدر إلى مصطلح بمعنى **هيئة التلاوة وكيفيتها** كقول النبي ﷺ: "من سرّه أن يقرأ القرآن غضّا كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد"[3]، أي على "طريقته في القراءة وهيأته فيها"[4]؛ فالقراءة هنا تشمل كل ما يتصل بكيفيات التلاوة كلفظ الحروف والتنغيم وسرعة التلاوة، ثم جاءت استعمالات لاحقة للكلمة تُركِّز على **كيفية النطق ببنية الكلام الإلهي**؛ كقول عمر بن الخطاب لهشام بن حكيم بن حزام رضي الله عنهم حين اختلفا في سورة الفرقان: "من أقرأك هذه القراءة؟"[5]؛ فالخلاف هنا كان على حروف القراءة نفسها وليس على الأمور الأدائية كالتنغيم ونحوه مما كان داخلا في الاستعمال السابق، بدليل قوله في الحديث: "فقرأ فيها حروفا لم يكن نبي الله أقرأنيها"[6].

بعد هذا تطور لفظ القراءة ليصبح بمعنى **اختيار القارئ من بين الأوجه المروية المختلفة التي وصلت إليه**، وكانت بداية هذا الطور حين أرسل عثمان المصاحف إلى الأمصار وحمل الناس عليها ومنع القراءة بما يخالف رسمها؛ فأدى ذلك إلى مزج الناس بين قراءات الصحابة، فمثلا: استمر أهل الشام بعد إرسال المصاحف على قراءة أبي الدرداء إلا في المواضع التي خالفت فيها قراءةُ أبي الدرداء رسمَ المصحف،

---

[1] يُنظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، (القاهرة: دار ومكتبة الهلال، د.ت)، ج5، ص204.

[2] أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند فاطمة بنت رسول الله ﷺ رضي الله عنها، حديث أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها، برقم: 26904، ج44، ص475؛ وأخرجه ابن ماجه في أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل، برقم: 1349، ج2، ص372، قال محققو المسند: إسناده صحيح.

[3] أخرجه الإمام أحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، برقم: 35، ج1، 211، قال محققو المسند: إسناده حسن.

[4] برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، الحواشي على سنن ابن ماجه، تحقيق: فاضل الرّقي، (الرياض: دار أطلس الخضراء، 1430هـ، 2017م)، ج1، ص115.

[5] أخرجه الإمام أحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، برقم: 158، ج1، ص298.

[6] المرجع السابق، ج1، ص298.

ISSN : 2410-1818

فإنهم تركوا قراءته في هذه المواضع وأخذوا بقراءة غيره من الصحابة الذين وافقوا المصحف في هذه المواضع[1]. وبرز في هذا الطور أئمة من القراء اختاروا من الأوجه التي وصلت إليهم وأخرجوا منها ختمةً كاملةً؛ كالقراء العشرة وغيرهم، فإن القراءات المروية عنهم ما هي إلا اختياراتهم كما صرّحوا بذلك ونقل الأئمة عنهم[2]. وفي فترة متأخرة: **استقر اصطلاح المصنفين في القراءات على التفريق بين القراءة (للإمام)، والرواية (عن الراوي)، والطريق (عمّن دونه)**[3].

إن هذه الاستعمالات المختلفة لدلالة مصطلح (القراءات) من شأنه أن يضفي طبقةً من الغموض في كلام المصنّفين في موضوع (تركيب القراءات) إذ السؤال المتبادر هو: ما القراءات التي يقصدونها بقولهم: "تركيب القراءات"؟

الذي نلاحظه بتتبع كلام العلماء في موضوع تركيب القراءات أن القراءة التي يقصدونها هنا - في الغالب على الأقل- هي الدلالة الرابعة (اختيار الأئمة)، أي: الأوجه التي نقلها الأئمة واختاروها لتُروى عنهم. فقول السخاوي مثلا: "وخلطُ بعض القراءات ببعض عندنا خطأ"[4] أي: أن خلط اختيارات الأئمة ببعضها خطأ، بدليل قوله قبل ذلك: "فنقرأ لكل إمام بما نُقل عنه من مد، أو قصر، أو همز، أو تخفيف همز"[5]. وقد سبق بيان أن المد والقصر وغير ذلك من الأصول والفرش المنقول عن الأئمة كل ذلك اختيار منهم.

ب- تعريف مصطلح (تركيب القراءات): لما كان التعريف الاصطلاحي للتركيب منفرداً غير ممكن، نبين معناه مضافاً إلى القراءات، وقد ورد تعريف تركيب القراءات عند الدوسري بأنه: "التّنقل بين القراءات أثناء التلاوة، من غيرِ إعادةٍ لأوجه الخلاف، ودون الالتزام برواية معينة"[6]، لكن هناك موطنان للنظر في هذا التعريف وهما:

---

[1] يُنظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، (مصر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت)، ص48، 49.

[2] يُنظر مثلا: عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، (الإمارات: جامعة الشارقة، 2007م)، ج1، ص156، 210.

[3] يُنظر: رزق الطويل، مدخل في علوم القراءات، (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، 1405هـ، 1985م)، ص30.

[4] علي بن محمد أبو الحسن علم الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: مروان العطية، محسن الخرابة، (دمشق- بيروت: دار المأمون للتراث، 1418هـ، 1997م)، ص642.

[5] المرجع السابق، ص642.

[6] إبراهيم بن سعيد الدوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلح القراءات، (الرياض: دار الحضارة للنشر، 1429هـ، 2008م)، ص46.

ISSN : 2410-1818

1- تفسير (التركيب) بـ (التنقل) غير مناسب، فإن التركيب هو ضمُّ شيء إلى شيء **في موضع واحد** بينما التّنقل يفيد تغيير الموضع؛ لأن "النُّونُ وَالْقَافُ وَاللَّامُ: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَحْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ"[1].

2- ذَكر التعريف كلمة (القراءات) ولم يحدّد المقصود منها: هل هي الأوجه القرآنية المنقولة، مثل: قراءة الفتح وقراءة الإمالة، أم هي اختيارات الأئمة من هذه الأوجه، والختمات التي جردوها منها، مثل قراءة نافع وقراءة عاصم؟

3- هذا التعريف يُهمل أبرز حقيقة لتركيب القراءات؛ إذ التركيب ليس مجرّد تنقل بين القراءات، بل هو **إحداثٌ لصورة مركّبة لم يقرأ بها أحد من الأئمة.**

وبناء على ما سبق عرضُه في مفهوم (التركيب) و(القراءات) يمكن تعريف تركيب القراءات بأنه: **ضمّ وجهٍ قرائيّ منقولٍ، إلى وجهٍ قرائيّ منقولٍ بطريق آخر، بحيث تكون صورة الاجتماع بين هذه الأوجه غيرَ منقولةٍ عن السّابقين.**

هذا التّعريف يشتَمل على عدّة محدّدات:

1- "وجه قرائي" استبدلناه بمصطلح (القراءات) الوارد في التعريف الأول لتشعب دلالاته كما سبق. والوجه القرائي يشمل جميع أصول القراءات وفرشها، وقصرنا مصطلح (القراءات) في هذه الدراسة على معنى القراءات العشر.

2- ضم الوجوه القرائية يمكن أن يكون بضمّ أصل إلى أصل أو أصل إلى فرش أو فرش إلى فرش.

3- موضع الانضمام بين الوجوه القرائية يمكن أن يكون في كلمة واحدة أو جملة واحدة أو آية واحدة أو سورة واحدة أو ختمة واحدة.

4- "وجه قرائي منقول" أي: أن الوجوه التي يُرَكَّب بينها كلّها منقولة، وإن كان ناتج التركيب غير منقول.

5- "وجه قرائي منقول بطريق آخر" سواء كان طريقا آخر لنفس الرواية أو لرواية مختلفة لنفس القراءة أو لقراءة مختلفة.

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، ص463.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثالث: المصطلحات ذات الصلة بالتركيب

توجد عدة مصطلحات ذات صلة بالتركيب، منها: الاختيار والجمع والخلط والتلفيق. ولا يُفرّق بين بعضها عند عدد من العلماء، غير أننا نرى وجود فروق دقيقة بينها، وبيانها على النحو الآتي:

د- الاختيار: يُلاحظ في كثير من المؤلّفات التي تعرّضت لموضوع التركيب غياب الربط بينه وبين الاختيار، مع أن العلاقة بينهما وثيقة، ومن تعرّض لهما لم يفعّل هذه العلاقة في تعريف التركيب وبيان حقيقته. ومن هنا يبرز التساؤل: ما العلاقة الدقيقة بين التركيب والاختيار؟ وللإجابة على ذلك نبدأ بتعريف الاختيار: وهو "أن يعمِد من كان أهلا له إلى القراءات المروية، فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرِّدَ من ذلك طريقا في القراءة على حدة"[1]. ومن خلال هذا التعريف يتبيّن أن التركيب يلتقي مع الاختيار في كونه قائما على انتقاء وجوه من القراءات المروية، مما يدلّ على وجود تداخل بينهما من هذا الوجه.

غير أن النظر الدقيق يُظهر أن بينهما اتّفاقا واختلافا في جملة من الجوانب:

- يتّفقان في اشتراط الأهلية؛ إذ لا يصحّ الاختيار ولا التركيب إلا ممن تحققت فيه شروط العلم بالقراءات واللغة والرّسم والإسناد[2].
- ويتفقان كذلك في أن المجال فيهما هو القراءات المروية، غير أن العمل استقرّ على حصر ذلك في القراءات العشر المروية؛ فلا يُعتدّ بما خرج عنها[3].
- ويفترقان في أن الاختيار يقوم على الترجيح بين الأوجه والالتزام بالمختار قراءة وإقراء، فيُنشئ القارئ طريقا يُنسب إليه، بخلاف التركيب، فإنه لا يرقى إلى هذا المقام، بل يُمنع أن يكون في مقام الرواية.
- ويفترقان أيضا في السّعة؛ فالاختيار أوسع دائرة في أصله، بينما التركيب أضيق مجالا؛ لوقوعه ضمن ما استقرّ من القراءات، مع منع الإقراء به.
- ومواقف العلماء متباينة في بقاء الاختيار أو انتهاء زمنه، فامتنع منه علماء لأنفسهم ولم يمنعوا غيرهم؛ فحين سُئل ابن مجاهد: "لم لا يختار الشيخ لنفسه حرفا يُحمل عنه؟" أجاب بقوله: "نحن إلى أن نُعمل

---

[1] طاهر بن صالح الجزائري، التبيان لبعض المباحث المتعلقة بعلوم القرآن على طريقة الإتقان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط3، 1412ه)، ص121.

[2] ينظر: قابة، القراءات القرآنية، ص266؛ أمين بن إدريس بن عبد الرحمن بن فلاته، الاختيار عند القرّاء، مفهومه، مراحله، وأثره في القراءات، (المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، 1421ه)، الصفحة 38 وما بعدها، وفي تعريفه للاختيار فصّل في شرط الأهلية فقال: "انتقاء القارئ الضابط، العارف باللغة، طريقةً خاصّةً به في القراءة، منسوبةً إليه، مسندةً من بين ما روي عن شيوخه، لعلّةٍ ما"، ص43.

[3] ينظر: قابة، القراءات القرآنية، ص266.

ISSN : 2410-1818

أنفسَنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوجُ منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا"[1]؛ مما يدلّ على جواز الاختيار، غير أنه آثر الالتزام بما قرأ به الأئمة قبله. وأباحه علماء آخرون بشروطه دون تحديد زمن له ومن ذلك ما نُقل عن أبي الفضل الرازي[2]. بخلاف التركيب الذي وقع الخلاف في جوازه ابتداء، مع اتفاقهم على منع ما كان منه في مقام الرواية أو مؤديا إلى فساد لغوي.

وعلى هذا، يمكن النظر إلى التركيب بوصفه صورة مقيّدة من الاختيار، يشترك معه في أصله، ويفارقه في قيوده وآثاره.

ب- جمع القراءات: المقصود بجمع القراءات: التلاوة بأكثر من طريق أو وجه أو رواية أو قراءة بإحدى طرق الجمع المعتبرة.

وفي كلام علماء القراءات ذكرُ التركيب عند الحديث عن جمع القراءات في الختمة الواحدة، قال أبو الحسن القيجاطي في حديثه عن شروط القراءة بالجمع: "رابعُها: عدم التركيب، فإذا قرأ لقارئ لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يتم ما فيها"[3]، وجاء في (القراءات القرآنية) لعبد الحليم قابة: "حتى يستوعب الأوجه كلها من غير إهمال، ولا تركيب، ولا إعادة ما دخل. فإن الأول ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب"[4]. وقد شرح القاضي أبو زيد المكناسي المقصود بالتركيب في جمع القراءات فقال: "إذا قرأتَ الكلمةَ بالإمالةِ والفتحِ مثلًا فتُردِفُ عليها صاحبَ الإمالةِ والفتحِ معًا لأنهما تقدَّما معًا. فالإمالةُ على الإمالةِ والفتحُ على الفتحِ مع أنَّ الفاصلَ حصل بينهما وهي قراءةٌ أخرى"[5].

---

[1] أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذّهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ، 1988م)، ج1، ص271.

[2] "وليعلم أن ليس المراعى في الأحرف السبعة المنزلة عددا من الرجال دون آخرين ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختار كل واحد منهم حروفا بخلاف صاحبه، وجرّد طريقا في القراءة على حدة في أي مكان كان وفي أي أوان أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك- بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار- لما كان بذلك خارجا عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متسع إلى يوم القيامة"، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، معاني الأحرف السبعة، تحقيق: حسن عتر، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2011م)، ص328.

[3] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل وآخرون، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م)، ج1، ص353.

[4] قابة، وأصل الكلام في النشر تحقيق: أيمن السويد، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2018م)، ج3، ص2090.

[5] أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي المكناسي، رسالة في المد والوقف والتركيب والتخليط في القراءة، تحقيق: عبد الرحيم الإسماعيلي، (السعودية: مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، 2020م)، العدد 29، ج15، ص407.

ISSN : 2410-1818

فالحاصل أن التركيب حال الجمع ليس من جنس تركيب القراءات الذي نبحثُ فيه إذ ليس فيه تركيبٌ بين الأوجه القرائية ولا إحداث قراءة جديدة، بل غايةُ ما فيه تغيير ترتيب القراءات عند القراءة بالجمع.

ب: خلط القراءات

- **الخلط لغة:** المزج ودخول الشيء في الشيء[1]، وعند المقارنة بين الخلط والتركيب لغة نجد فرقا واضحا؛ فالتركيب يعني وضع شيء على شيء، وهذا لا يمنع إمكان التمييز بين المركَّبَين، بخلاف الخَلط فإنه تمازجٌ بين الشيئين بحيث يستحيل التمييز بينهما. ولذا يطلق الاختلاط مجازا على ضعف العقل وعدم التمييز[2].

- **خلط القراءات اصطلاحا:** لا يميز الباحثون في حقل القراءات بين خلط القراءات وتركيبها ويرونهما مصطلحين مترادفين، من ذلك قول عبد الحليم قابة في تعريف التركيب: "وهو ما يسميه بعضهم تلفيق القراءات ويسميه بعضهم خلط القراءات"[3]، ونجد التصريح بترادفهما اصطلاحا في كلام الدوسري وسيت، والمالكي.

إلا أننا نجد في كلام علماء القراءات نظرة سلبيّة واضحة لمصطلح "خلط القراءات"، لا نكاد نجد مثلها لمصطلح "تركيب القراءات"، إذ لا يُعرف في كلامهم إطلاق إباحة (خلط القراءات) بوصفه مصطلحا مُعتمدا، بل يرِد استعماله عندهم على معنيين، كلاهما يحمل دلالة سلبية:

1- صورة خاصة من التركيب: وهي التركيب العشوائي الذي لا تراعى فيه شروط التركيب الجائز مثل قول الضباع حين ذُكر له التلفيق في القراءة فعظّم أمره، وقال: "هو خلط الطّرق بعضها ببعض وذلك غير جائز"[4]؛ فالخلط هنا جاء لوصف صورة من التركيب الممنوع وهو التركيب في مقام الرواية.

2- مرادف للتركيب: وهذا عند من يمنع تركيب القراءات مطلقا ويخطئ فاعله، مثل قول الزيات: "وحرّموا على التالي أن يخلط، ويقرأ قراءة خارجة عن السّنن القويم، الذي عُرف من لدن رسول الله عليه الصلاة والسلام، ونُقل إلينا بلا تحريف ولا تبديل، ولا تغيير حسب الآراء والأهواء وإني لأشكر للأستاذ المرصفي ما انتهجه في الردّ على أولئك الذين لم يعبؤوا بالتخليط والتركيب"[5].

---

[1] يُنظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2، ص209.

[2] يُنظر: محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ)، ج7، ص295.

[3] قابة، القراءات القرآنية، ص221.

[4] عبد الفتاح المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، (المدينة المنورة: مكتبة طيبة، د.ت)، ج1، ص299.

[5] المرجع السابق، ج1، ص19.

ISSN : 2410-1818

ج: تلفيق القراءات

- **التلفيق لغة:** مصدر من جذر (لفق) الذي يدل على التِآم الشيء واجتماعه[1]، وفي القاموس: "لفق الثوب يلفقه: ضم شقة إلى أخرى، فخاطهما"[2].

- **تلفيق القراءات اصطلاحا:** يُعد مصطلح التلفيق في العموم مرادفا للتركيب، ففي (مقدمات في علم القراءات): "المقصود بالتحرير: العناية بتنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل؛ كالتركيب أي: خلط وجه بوجه، **وهو ما يسمى بالتلفيق**"[3]، وسبق قول إبراهيم الدوسري في تعريف تركيب القراءات: "ويعبر عنه بـ (الخلط) وبـ (التلفيق)"[4].

ومما يؤكّد أن مصطلحي الخلط والتلفيق يحملان دلالة سلبية أنه لم يُنقل عن واحد من أهل العلم أنه سمّى صنيع نافع أو غيره من القراء بأن: هذا تلفيق نافع أو خلط نافع أو حتى تركيب نافع! فإذا كان الأمر كذلك؛ فهذا يدلّ على أنهما ليسا مرادفين للتركيب، وإنما استعمله بعض العلماء للدلالة على صورة للتركيب ممنوعة أو مكروهة، فالأدقّ أن يقال: إنهما تدلان على صور من التركيب ولا تدلان على مطلق التركيب، وإذا كان الأمر كذلك، فالأولى عدم التعبير بهما عن التركيب.

المطلب الرابع: حكم تركيب القراءات

اختلفت عبارات العلماء في حكم التركيب، بين من منع مطلقا ومن جوّز مطلقا ومن توسّط[5].

وفي الحقيقة، فإن الذي ينبغي تقريره: أنه بعد بيان حقيقة التركيب وأنه لا يخرج عن كونه اختيارا مقيّدا[6]؛ فإن الأصل فيه هو الجواز، وينبغي أن يُنطلق في الحكم عليه من هذا الأصل، ثمّ يشار بعد ذلك إلى ما يرد من استثناءات؛ لا العكس كما هو شائع، ولا سيّما أن الصّورَ التي نصّ العلماء على منعها محلُّ اتفاق بينهم، وهذا هو المسلكُ السليمُ في تناول هذه المسألة.

---

[1] يُنظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، ص257.

[2] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص922.

[3] محمد القضاة وزميلاه، مقدمات في علم القراءات، (عمّان: دار عمار، 1422هـ، 2001م)، ص195.

[4] الدوسري، مختصر العبارات، ص195.

[5] يُنظر: ابن الجزري، النشر، ط. قطر، ج3 ص2089؛ الجزائري، التبيان، ص121. "وإن لم يُخلّ بالمعنى ولا بالعربية اختلف فيه، فذهب بعضهم إلى المنع منه أيضًا، وذهب بعضهم إلى جوازه، ورأى أن في المنع منه تضييقًا على القرّاء في أمر ثبتت التوسعة فيه". وقد استعرض قابة أقوال العلماء وناقشها، ص221 – 231.

[6] سبق بيان أن الاختيار جائز.

ISSN : 2410-1818

وممن نصّ على ذلك أبو شامة رحمه الله فقال: "المنع من هذا ظاهر[1]، وأما ما ليس كذلك فلا منع منه، فإن الجميع جائز، والتخيير في هذا، وأكثر منه، كان حاصلا بما ثبت من إنزال القرآن على سبعة أحرف توسعة على القراء، فلا ينبغي أن يضيق بالمنع من هذا ولا ضرر فيه"[2]، وهذا كان موقف ابن تيمية حين سئل عن إحدى صور التركيب[3]، وكذلك ابن حجر[4] وغيرهم.

يبقى القول إن هناك حالات اتّفق العلماء على منع التركيب فيها، وذلك: في مقام الرواية، أو إذا أدى إلى فساد نحوي إعرابي، وهذا ما قرّره ابن الجزري -رحمه الله تعالى- وغيره[5].

- التركيب مراتب:

كلّما أدى التركيب بين القراءات إلى الفساد تحرّز منه العلماء؛ ولذلك يمكن القول إن التركيب إضافي أو نسبي، بحسب فاعله. فمن لا يُحسن العربية فالأولى ألا يركّب؛ مخافة أن يؤدي تركيبه إلى تحريف كلام الله تعالى، أما العالم فلا إشكال لديه في التركيب.

كما أن التركيب يختلف بحسَب صوره؛ فالانتقال بين القراءات - كما أشار إليه ابن تيمية- يعدّ من أيسر أنواعه وأبعدها عن الخطأ، لأنه انتقال من قراءة إلى أخرى دون تدخّل اجتهادي من القارئ. وغايته الإخلال بالاتساق الأدائي، وهو أمر مكروه أو ممنوع في بعض الأحوال؛ ومن ثمّ فلا تصحّ التسوية بين صور التركيب وأنواعه.

تنبيه: وعلى الرغم من كون التركيب جائزا غير أنه يحسُن بالمرء الالتزام باختيارات الأئمة فهو أضبط لمحفوظه؛ إذ يُخشى إن توسّع في التركيب أن يخلط بين أصول القراء المعتمَدين ويضيّعها. كما أن التزامه باختيار أحد الأئمة يريحُه "من الالتفات إلى الألفاظ والمباني، ويصرف همّه ويُعلّق همّته بالتدبّر والاعتبار، ومن ثم الائتمار بأوامر الواحد القهّار"[6]. **فمحصّل القول**: إن القول بجواز التركيب؛ لا يعني الحثّ على التّركيب.

---

[1] التركيب الذي يؤدي إلى الفساد الإعرابي.

[2] أبو شامة شهاب الدين المقدسي، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار آلتي قولاج، (بيروت: دار صادر، 1395هـ- 1975م)، ج1، ص158.

[3] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، 1425هـ، 2004م)، ج22، ص445،

[4] أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري في شرح صحيح الإمام البخاري، اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، (مصر: المكتبة السلفية، 1390هـ)، ج9، 38.

[5] ابن الجزري، النشر، ط. قطر، ج3، ص2089؛ أبو الحسن علي بن محمد بن سالم الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد الحفيان، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ، 2004م)، ص44.

[6] قابة، القراءات القرآنية، ص231.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: أنواع التركيب الممنوع في القراءات القرآنية

تبيّن مما سبق أن الأصل في التركيب الجوازُ، ما لم يقع في مقام الرواية أو يؤدي إلى فساد إعرابي. وهذا الفساد -في الحقيقة- لا ينحصر في الجانب الإعرابي فحسب؛ بل يشمل تفكيك النظم القرآني، وخرق الاتّساق الأدائي، وإحالة المعنى. وبناء عليه، يمكن تقسيم التركيب الممنوع إلى أنواع متعدّدة كما يلي:

أولا: التركيب الممنوع في مقام الرواية:

وقد أشار ابن الجزري إلى هذا القسم من التركيب الممنوع بقوله: "فَإِنْ قَرَأَ بِذَلِكَ[1] عَلَى سَبِيلِ الرِّوَايَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَذِبٌ فِي الرِّوَايَةِ وَتَخْلِيطٌ عَلَى أَهْلِ الدِّرَايَةِ"[2]، وهذا النوّع ليس محلّ دراستنا.

ثانيا: التركيب الممنوع بسبب الفساد اللغوي:

وهو اختيارٌ اختلّ فيه شرط الأهلية المتعلق باللغة العربية؛ بحيث إن الإخلال به يجعل التركيب فاسدا، ويمكن تقسيمه إلى قسمين: ما يرجع إلى فساد البنية النحوية الإعرابية، وما يرجع إلى تفكيك النظم، وهناك حالاتٌ تجمع بينهما، وكلها تؤدي إلى فساد المعنى.

أ- التركيب الممنوع بسبب فساد الإعراب:

وهو تركيب يُفضي إلى فساد نحوي يتمثّل في اختلال العلاقات الإعرابية بين الكلمات؛ كعلاقة العامل بمعموله، أو علاقة العطف أو الإضافة؛ مما يترتب عليه تعطيل وظائف العوامل. وقد أشار إليه ابن الجزري بقوله: "إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَرَتِّبَةً عَلَى الْأُخْرَى فَالْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ مَنْعُ تَحْرِيمٍ..... نَحْوِ: أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ وَشِبْهُهُ مِمَّا يُرَكَّبُ بِمَا لَا تُجِيزُهُ الْعَرَبِيَّةُ وَلَا يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ"[3]. وهذا هو النوع الذي قُمنا بحصره وتتبع أنواعه، وسنعرض جميع أمثلته في هذا البحث.

وقد وقفْنا أثناء البحث على تركيبٍ يندرج تحت هذا القسم من حيث الصورة، غير أنه يختلف عنه في أنّه لا يُفضي إلى تغيّر الحركة الإعرابية بسبب تقديرها أو لعدم تأثيرها في الوجه الإعرابي؛ وبالتالي يختلف في الحكم عنه، فتكون هذه الصورة جائزة[4]. وهذا النوع على قسمين:

---

[1] أي: التركيب.

[2] ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص19.

[3] المرجع السابق، ج1، ص19.

[4] مع التنبيه إلى أن هذا الجواز متعلق بالقراءة والنطق، أما من جهة الإعراب التفصيلي فيختلف الحكم، فتعرب الكلمة بحسب موقعها.

ISSN : 2410-1818

- **ما تكون فيه الحركة مقدّرة**؛ ومثاله قوله تعالى حيث قُرئ: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾ [البقرة: 58]، وقُرئ: "يُغفر لكم خطاياكم"، و "تُغفر لكم خطاياكم"[1]. فيلاحظ أن الضمة أو الفتحة في كلمة "خطاياكم" مقدّرة على الألف، ولذلك فالمعنى لا يتأثر بأيّ من الوجه القرائيين، على عكس نظيرتها في قوله تعالى: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰتِكُمۡۚ﴾ [الأعراف: 161] فإن الحركة على تاء "خطيئاتِكم" ظاهرة؛ فهي إما كسرة -في محلّ نصب-، أو ضمة[2]؛ ومن ثمَّ يمتنع التركيب في هذه الحالة؛ لعدم صحّته من جهة الصناعة الإعرابية.

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ﴾ [آل عمران: 37][3] فإنّ حذف الهمزة لا يؤثر في التركيب؛ لأن الحركة مقدّرة على الألف؛ بخلاف ما لو أُثبتت الهمزة؛ فستكون حالاتٌ يمتنع فيها التركيب.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ﴾ [آل عمران: 198] وقوله تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ [الزمر: 20] فقد قُرئتا أيضا: "لكنّ الذين" بتشديد النون[4]؛ ولا إشكال في التركيب؛ لأن كلمة "الذين" مبنيةٌ على الفتح في جميع الأحوال؛ فلا يختلف إعرابها بتخفيف "لكن" أو تثقيلها. أما قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [البقرة: 102]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ﴾ [البقرة: 177 و189] ومثيلاتها، فيمتنع فيها التركيب؛ لأن عمل "لكن" المخفّفة يختلف عن عمل المثقّلة في كلمة "الشياطين" وكلمة "البرّ"، والحركة في كليتيهما ظاهرة ولا بد أن تتغير تبعا لعمل الحرف[5].

- **ما يكون اختلاف وجه القراءة فيه غير مُؤثّر في الإعراب**؛ بحيث تبقى الحركة الإعرابية للمعمول ثابتة في جميع الوجوه القرائيّة.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: 123]، فقد وردت القراءة على ما لم يُسمّ فاعله "يُرجَعُ"، كما قُرئت: "يَرجِعُ" بالبناء للمعلوم[6]. وفي كلا الوجهين تكون كلمة "الأمرُ"

---

[1] يُنظر: عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، إشراف ومراجعة: عبد العزيز القارئ، (السعودية: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط2، 1439هـ، 2018م)، ص84، 85.

[2] يُنظر: المرجع السابق، ص266، 267؛ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف السّمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، (دمشق: دار القلم، د.ت) ج5، 490، 491.

[3] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص143.

[4] يُنظر: المرجع السابق، ص169، 563.

[5] وله أمثلة أخرى، منها قوله تعالى: ﴿جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾ [الكهف: 88]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [الشعراء: 111].

[6] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص336؛ الحلبي، الدرّ المصون، ج6، 428.

ISSN : 2410-1818

مرفوعةً، فهي إما نائب فاعل أو فاعل؛ ولا يترتب عليه تغيير في الحركة؛ مما يجيز التركيب في هذه الحالة. ومثله قوله تعالى: ﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [الإسراء: 7]، فقد قُرئ أيضا: "لِيَسُوأَ" و "لنَسوأ"[1]، وعلى الرغم من اختلاف صيغة الإسناد بين الغَيبة والتكلّم؛ فإن كلمة "وجوهَكم" منصوبة على المفعولية في جميع الوجوه؛ لأن العامل هو الفعل المتعدّي، وهو واحد في الجميع؛ ولذلك فإن الحركة لا تتغير، فلا يترتب على التركيب خللٌ نحوي[2].

ب- التركيب الممنوع بسبب تفكيك نظم الآية الكريمة:

ومن أنواع التركيب الممنوع ما كان المانع فيه راجعا إلى تفكيك نظم الآية، بحيث يؤدي الجمع بين الأوجه القرائية إلى اختلال واضطراب في دلالة الآية. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغۡلَبُونَ وَتُحۡشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَۖ..﴾ [آل عمران: 12] فقُرئ بالخطاب كما قرئ بالغَيبة: "سيُغلبون، ويُحشرون"[3]، والتركيب بين القراءتين، بأن يُقرأ: "ستُغلبون ويُحشرون" أو "سيُغلبون وتُحشرون"، ممنوعٌ؛ لأنه يفضي إلى تفكيك نظم الآية الكريمة؛ إذ يفصل بين أسلوبي الخطاب والغَيبة على وجه يُذهبُ انسجام المعنى، فالانتقال من الخطاب إلى الغَيبة أو العكس، مع إسناد الفعلين إلى فاعل واحد، يؤدي إلى اضطراب السياق.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ...﴾ [آل عمران: 115]، إذ قُرئ كذلك على الخطاب "تفعلوا" "تُكفروه"[4]، ففي جعلِ أحد الفعليْن للخطاب والآخر للغَيبة تفكيكٌ للنظم وخرقٌ لاتّساق المعنى؛ لأن الجملة الثانية متفرّعة عن الأولى، وانفصال الضميرين يوقع اضطرابا في الإسناد، ويوهم أن الفاعل في أحدهما غير الفاعل في الآخر؛ فيختلّ الترتيب المحكم بين الجملتين[5].

---

[1] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص384، 385.

[2] وله أمثلة، منها: قوله تعالى: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ...﴾ [الكهف: 51]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ﴾ [القمر: 3]، وقوله: ﴿ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ﴾ [الرحمن: 78]، وقوله: ﴿وَلَا يَسۡـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمٗا﴾ [المعارج: 10].

[3] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص135.

[4] يُنظر: لمحمد بن سفيان القيرواني، الهادي في القراءات السبع، تحقيق: يحي الغوثاني، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2016م)، ج2، ص62.

[5] ومثاله قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: 187]، وقوله: ﴿تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۚ﴾ [الأنعام: 91]، وقوله: ﴿أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [التوبة: 19].

ISSN : 2410-1818

ثالثا: التركيب الممنوع بسبب الاتساق الأدائي:

وهناك نوع آخر من التركيب الممنوع، لكنه أدنى مرتبةً من النوعين السابقين؛ إذ لا يُفضي إلى فسادٍ في المعنى، لكنه يؤثر في اتّساق الأداء القرائي وسلاسته؛ فيُمنع منع كراهة لا تحريم.

ومن صوره أن يقرأ سورة الأعلى -مثلا- بالفتح في الآية الأولى ثم بالتقليل في الآية الثانية والإمالة في الآية الثالثة دون التزام وجه معيّن. وهذا النوع متفاوت في الحكم عليه، إذ لو كان انتقال القارئ من قراءة إلى أخرى لا يكون إلا بعد عدد لا بأس به من الآيات فإن حكمه لا يساوي الذي يكون انتقاله بعد كلّ آية كما في مثال سورة الأعلى السابق[1].

ومن صوره كذلك ما يتعلّق بالأوجه القرائية (أصولا أو فرشا) التي تكون متقاربة الموضع[2]. فلا يَحسنُ -مثلا- أن يقرأ القارئ كلمة معيّنة بوجه ثم يقرأ نفس الكلمة في الآية نفسها أو التي تليها بوجهٍ آخرَ، كأن يقرأ: "وهُو" بتحريك الهاء في الموضع الأول ثم يقرؤها بإسكان الهاء في الموضع الذي يليه كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 18] وأمثاله.

فهذا وإن لم يُعدّ حراما، لكنه يُخشى أن يكون أقرب إلى العبث بالأداء القرآني، كما أنه يشوّش على المستمع، وهو ما لا يليق بهيبة القرآن الكريم وجلاله[3].

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِۗ﴾ [النساء: 123]، فقد قرأ أبو جعفر: "بأمانِيكم ولا أمانِي" بالتخفيف في الكلمتين[4]، فلا يَحسنُ بالقارئ أن يخفّف الأولى ويشدّد الثانية أو العكس؛ لأن في ذلك خرقا للاتساق الأدائي الذي التزم به القراء.

ومثله قوله تعالى: ﴿... يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ..... لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ...﴾ [آل عمران: 75]، فقد حافظ جميع القراء على نفس الوجه القرائي الذي اختاروه في الموضعين[5]، والتركيب هنا يؤدي إلى خرق الاتساق

---

[1] وكمن يقرأ ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ...﴾ [الرحمن: 13] في الموضع الأول بتحقيق "فبأي" ثم تسهيلها في الموضع الثاني ويفعل هكذا طول القراءة، أو أن يقرأ في الموضع الأول بقصر البدل ثم بالتوسط في الموضع الثاني ثم بالطول في الموضع الثالث، ونفس الأمر بالنسبة للمدّ المتصل؛ بحيث يؤدي صنيعه إلى الإخلال بالاتساق الأدائي.

[2] فإنه لو قرأ "وهو" بالتحريك في أول صفحة، ثم قرأها بعد صفحة أو صفحتين بالإسكان فلا حرج في ذلك.

[3] هل توجد استثناءات لذلك؟ نعم قد يُتسامح مع هذا الأمر في مقام التعلّم كأن يختبر الشيخ مدى استحضار طالبه لوجوه القراءات المتنوعة بسردها متتابعة، لكن يبقى هذا الأمر استثناء.

[4] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص188؛ محمود أحمد يوسف، إضاءة الكلمات في فرش حروف العشر المتواترات من الشاطبية والدرة، (مصر: الدار عالمية للنشر والتوزيع، ط2، 2016م)، ص83.

[5] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص151.

ISSN : 2410-1818

الأدائي. ومن أمثلته كذلك كلمات" "قرح"[1] في [آل عمران: 140]، "المحصنات"[2] [النساء: 25]، "السّحت"[3] [المائدة: 62-63]، "المصدقين والمصدقات"[4] [الحديد: 18] وغيرها من الكلمات التي أحصيناها خارج هذا البحث.

ومما يُعزّز القول بكراهة التركيب المخلّ بالاتساق الأدائي أن اختيارات الأئمة لم تكن مبنية على العشوائية أو العبث، وإنما قامت أساسا على التعليل والانضباط. ولذلك التزم الأئمة باختياراتهم في المواضع المماثلة؛ فعُرفت لهم أصول يجرون عليها، وكان خروجهم في بعض المواضع عن تلك الأصول مُعلَّلا كذلك، أما التركيب الذي يَقصد به صاحبه مجرد الخلط بين الوجوه القرائية على حساب الاتساق الأدائي؛ فإنه مرفوض؛ لأنه اختيار/ تركيب عشوائي غير معلّل ولا يجري على قاعدة ثابتة ومستقرة.

ويمكن القول إن من مقاصد القراء في اختياراتهم تحقيقَ الاتساق الأدائي ومراعاته؛ ولذلك التزموا وجوها عُرفوا بها[5]، فلعلّ من المهم أن يُضاف في شروط التركيب قيدُ الحفاظ على الاتساق الأدائي حتى وإن لم يؤدّ إلى فساد المعنى، خاصّة في الكلمات المتقاربة كما أشرنا إليه سابقا[6].

رابعا: التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي وتفكيك نظم الآية وخرق الاتساق الأدائي:

هناك أمثلة قد يجتمع فيها أوجه متعددة من التركيب الممنوع؛ الإعراب وتفكيك النظم والإخلال بالاتساق الأدائي، وقد أحصينا أمثلته في هذا البحث، وجاءت -جميعها- تحت قسم ما اختلت فيه علاقة العطف.

---

[1] بضمّ القاف في موضع وإسكانها في الآخر، يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص159.

[2] بفتح الصاد في موضع وكسرها في الآخر، يُنظر: المرجع السابق، ص175.

[3] بضمّ الحاء في موضع وإسكانها في الآخر. يُنظر: المرجع السابق، ص204.

[4] بتشديد الصاد في كلمة وتخفيفها في الأخرى. يُنظر: المرجع السابق، ص640.

[5] بالنسبة للاتساق الأدائي الذي التزمه القراء، حصلت بعض الاستثناءات التي تؤكد القاعدة، فعلى سبيل المثال قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ﴾ [النساء: 66]، ومثيلاتها، جميع القراء قرؤوا إما بالضم أو الكسر على أصولهم، وهذا مُتَّفق مع الاتساق الأدائي الذي أشرنا إليه، لكن حصل من قارئ ما يُمكن أن يُعدّ "عدم اتّساق أدائي" في موضع ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: 110] حيث قرأ يعقوبُ بكسر اللام وضمّ الواو، يُنظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة لمحمد بن خليل القباقبي، تحقيق: أحمد شكري، (عمّان: دار عمّار، 2003م)، ص293. ولا نقول إنه خطأ، ولكن نشير إلى أنه عكس القاعدة.

[6] أشار إلى قريبٍ من هذا قابة عند الحديث عن شروط الاختيار (للمعاصرين)، فقال: "أن لا يؤدي الاختيار إلى اجتماع أوجهٍ متنافرةٍ وثقيلةٍ على السّامع أو القارئ يُؤدي إلى عدم التّناسب وإلى الذهاب برونق القرآن ويفضي إلى التيسير بدل التعسير..." القراءات القرآنية، ص266.

ISSN : 2410-1818

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿...أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ...﴾ [المائدة: 45]، فقد قُرئت "النّفس - العين - الأنف - الأذن" بالنّصب على أنها أسماء "أنّ"، وقرئت بالرّفع على الابتداء[1]، ولا يجوز نصبُ بعض المعطوفات ورفع بعضها؛ لما في ذلك من إخلال بعلاقة العطف من غير مسوّغ.

خامسا: التركيب الممنوع بسبب إحالة المعنى:

أثناء التقسيم ظهر لنا نوعٌ من التركيب لا إشكال فيه من جهة الإعراب، غير أن المنع فيه يرجع إلى مخالفته للمعنى المراد من الآية الكريمة، بحيث ينتج عنه معنى لا تشهد له أيّ قراءة صحيحة[2]. ولعلّ هذا النوع هو الذي قصده ابن العربي بقوله: "والذي أختاره لنفسي إذا قرأت، أكثر الحروف المنسوبة إلى قالون، إلا الهمز فإني أتركه أصلا، الا فيما يحيل المعنى، أو يلبسه مع غيره، أو يسقط المعنى بإسقاطه"[3]، وأبو شامة بقوله: "فلو اشتملت الآية الواحدة على قراءات مختلفة مع وجود الشرط المذكور، جازت القراءة بها بشرط أن لا يختل المعنى ولا يتغير الإعراب"[4].

وقد تجلّى ذلك في مواضع معدودة، منها قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ﴾، وذلك على أحد وجهي التركيب، "وكفَّلَها زكرياءُ"[5]؛ فهذا الوجه صحيح من جهة الإعراب؛ إذ لم تختلّ فيه العلاقة بين عناصر الجملة، غير أنه يُفضي إلى معنى غير مراد، وهو أن زكرياء عليه السلام كفّل مريمَ (المفعولَ الأول) شخصا آخر (المفعول الثاني) لم يذكر في الآية، ومن ثم يقتضي هذا الوجه تقدير مفعول ثان محذوف.

غير أن هذا التقدير متعذّر أو متكلّف؛ لأنّ الثابت في معنى الآية أن الله تعالى هو الذي كفّلَ مريمَ زكرياءَ؛ أي جعله كافلا لها، فكفَلها زكرياءُ وهو ما يدلّ عليه مجموع القراءات الواردة في

---

[1] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص204؛ الحلبي، الدرّ المصون، ج4، 273-280.

[2] ويتميّز هذا النوع عن الممنوع بسبب تفكيك النظم في كونه لا يُحدث خللا في البنية التركيبية للجملة، إذ يقع بين كلمات لا يربطها عطف، غير أن الإشكال فيه راجع إلى الدلالة، حيث يفضي إلى معنى غير مراد، أو بعيد عن مقصود الآية.

[3] محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، تحقيق: عمار طالبي، (مصر: مكتبة دار التراث، د.ت)، ص363.

[4] ابن حجر، فتح الباري، ج9، 38.

[5] وأما التركيب الآخر: "وكفلَها زكرياءَ"، فإنه يُفضي إلى فساد في الإعراب، وقد أشير إليه في جدول "ما اختلت فيه العلاقة بين الفاعلية والمفعولية".

ISSN : 2410-1818

الآية. وبناء عليه، يظهر أن هذا التركيب -على ما فيه من سلامة إعرابية- ليس هو المراد في سياق الآية؛ نظرا لما يستلزمه من تقدير بعيد يَخرج بالمعنى عن المقصود[1].

مخطط (1): يبيّن أنواع التركيب الممنوع وصوره

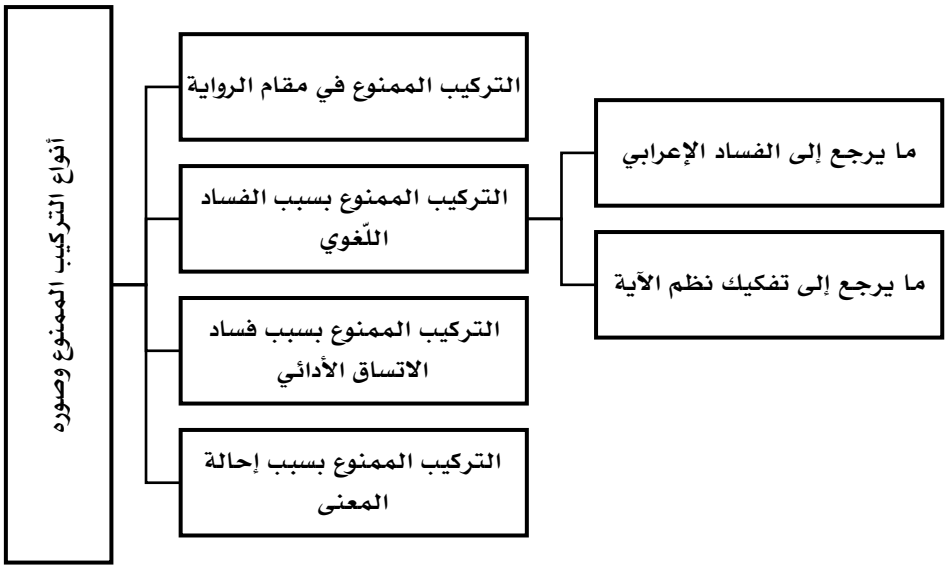

[1] وقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: 55]، والمقصود هو الوجه التركيبي "وليستبينَ سبيلَ"، على أنه ورد هذا الوجه القرائي في القراءات الشاذة، يُنظر: سحر حسين المالكي، القراءات الشاذة وتوجيهها من تفسير سورة الأنعام للإمام محمد بن أبي بكر الرازي دراسة وصفية تحليلية، (مصر: مجلة كلية أصول الدين) العدد 34، مجلد1، ص347، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾ [الأنفال: 11]، والمقصود الوجهان التركيبيان "يُغشّيكم النعاسُ" و "يُغشيكم النعاسُ". وقوله تعالى: ﴿فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ﴾ [الزّمر: 42] والمقصود أحد وجهي التركيب بين القراءتين: قضى – الموتُ.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي وتطبيقاته

سنعرض في هذا العنصر جميعَ حالات هذا النوع من التركيب، وذلك بجمع الصور المتماثلة في العلّة النحوية تحت نمط واحد أو قسم جامع. وسنكتفي بدراسة مثال واحدٍ نبيّن فيه وجه أو أوجه التركيب الممنوعة بسبب الإعراب، مع تحديد علّته النحوية، ثم نسرد بقية المواضع القرآنية التي تندرج تحت هذا النمط، مع الإشارة في كلّ موضع إلى وجه أو أوجه التركيب الممنوع، دون إعادة التحليل التفصيلي في كلّ مرّة.

ويحسن التنبيه إلى أن هذا التقسيم تقريبي؛ إذ وُجدت أمثلة فيها تداخل بحيث يصلح إدراجها في أكثر من قسم، وقد تحرينا فيه الدقة قدر الإمكان.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض وجوه التركيب التي أدرجناها ضمن الممنوع بسبب الفساد الإعرابي قد يكون لها وجه، إلا أننا اعتمدنا ما ترجّح لدينا.

أ- ما اختلت فيه العلاقة بين الفاعلية والمفعولية[1]:

من صور التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي ما كان راجعا إلى الإخلال بالعلاقة بين الفاعليّة والمفعوليّة؛ إذ وردت ألفاظ قرآنية ذات أوجه قرائية مختلفة تتعلّق بالفعل المبني للمعلوم أو المجهول، وبالفاعل ونائب فاعل، والمفعول به، ولا يصحّ تركيب بعضها مع بعض؛ لما يترتب عليه من إظهار نَسقٍ لا تحتمله العربية، فيُعدّ فاسدا في الصّنعة النّحوية.

ومن مواضعها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ...﴾ [البقرة: 37]، كما قُرئت ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمَ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٌ...﴾[2]، ولكن إذا قرئ بالتركيب بأن يُرفع الاثنان "آدمُ - وكلماتٌ"، أو ينصبا "آدمَ -وكلماتٍ"؛ فيلزم منه أن يكونا فاعلين أو مفعولين؛ وهذا لا يَصحّ إعرابيا لأنه يغيّر علاقة الفعل "تلقّى" بفاعله ومفعوله، كما أنه يؤدي إلى فساد المعنى إذ يبقى المراد من الآية غامضا وغير تام ويستلزم توجيهاتٍ متكلّفةً لا تحتملها العربية[3]. وقد تكرر هذا في ستة وأربعين (46) موضعا، وهي مبيّنة في الجدول (1).

---

[1] الأكثر ورودا بواقع 45 مرّة؛ ولعل هذا هو السبب الذي جعل ابن الجزري رحمه الله يكتفي بهذا المثال ضمن هذا النوع؛ لظهوره وكثرة وروده.

[2] يُنظر: القباقبي، إيضاح الرموز، ص268.

[3] كأن يقال: "فتلقى آدمُ من ربه خيرا هو كلماتٌ فتاب عليه". ولئن استقام هذا الوجه -على تكلّفه- في حالة الرّفع؛ فما التّوجيه في حالة النّصب؟

ISSN : 2410-1818

جدول (1): يبيّن التركيب الممنوع الناشئ عن اختلال العلاقة بين الفاعلية والمفعولية

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
.1	[البقرة: 37]	﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ﴾	آدمُ – كلماتٌ
		﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمَ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٌ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ﴾	آدمَ – كلماتٍ
.2	[آل عمران: 37]	﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ﴾	وكفلها زكرياءَ[1]
		﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاءَۖ﴾	
		﴿وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّاءُۖ﴾	
.3	[آل عمران: 181]	﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ...﴾	سنكتب – وقتلُهم
		﴿سَيُكۡتَبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلُهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ...﴾	سيُكتب - وقتلَهم
.4	[المائدة: 60]	﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾	عبدَ الطاغوتِ
		﴿وَعَبُدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾	عبُدَ الطاغوتَ
.5	[المائدة: 107]	﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾	استَحقّ - الأوّلين
		﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُحِقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾	
		﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُحِقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾	
.6	[المائدة: 112]	﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ﴾	هل يَستطيعُ ربَّكَ
		﴿هَلۡ تَسۡتَطِيعُ رَبَّكَ﴾	هل تَستطيعُ ربُّك
.7	[الأنعام: 96]	﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ﴾	جعلَ الليلِ
		﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلِ﴾	جاعلُ الليلَ
.8	[الأنعام: 137]	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ... قَتۡلَ...﴾	زَيّن – قتلُ
		﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ... قَتۡلُ...﴾	زُيّن – قتلَ

[1] أشرنا سابقا إلى أن التركيب الآخر: " وكفَّلَها زكرياءُ" لا إشكال فيه من جهة الإعراب، وإنما الإشكال من جهة المعنى؛ لذلك رأينا استبعاده أولى، لأن الجدول مخصّص لعرض ما يتعلقّ بالفساد الإعرابي حصرًا.

ISSN : 2410-1818

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
.9	[الأعراف: 149]	﴿قَالُواْ لَئِن لَّمۡ يَرۡحَمۡنَا رَبُّنَا وَيَغۡفِرۡ لَنَا﴾	لئن لم يَرحمْنا ربَّنا
		﴿قَالُواْ لَئِن لَّمۡ تَرۡحَمۡنَا رَبَّنَا وَتَغۡفِرۡ لَنَا﴾	لئن لم تَرحمْنا ربُّنا
.10	[الأعراف: 161]	﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٔتِكُمۡۚ﴾	نغفر لكم خطيئاتُكم
		﴿تُغۡفَرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٔتُكُمۡۚ﴾	نغفر لكم خطيئتُكم
		﴿تُغۡفَرۡ لَكُمۡ خَطِيَّٰتِكُمۡۚ﴾	تُغفر لكم خطيئاتِكم
		﴿تُغۡفَرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾	
.11	[الأنفال: 11]	﴿إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾	يغشاكم النعاسَ[1]
		﴿إِذۡ يُغۡشِيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾	
		﴿إِذۡ يَغۡشَىٰكُمُ ٱلنُّعَاسُ﴾	
.12	[التوبة: 66]	﴿إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ﴾	نُعذِّبْ طائفةٌ
		﴿إِن يُعۡفَ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ تُعَذَّبۡ طَآئِفَةُۢ﴾	تُعذَّبْ طائفةً
.13	[التوبة: 109]	﴿أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ خَيۡرٌ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ...﴾	أَسَّسَ- بنيانُه
		﴿أَفَمَنۡ أُسِّسَ بُنۡيَٰنُهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ خَيۡرٌ أَم مَّنۡ أُسِّسَ بُنۡيَٰنُهُۥ...﴾	أُسِّس- بنيانَه
.14	[يونس: 11]	﴿لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡۖ﴾	لقُضِي أجلَهم
		﴿لَقَضَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ أَجَلَهُمۡۖ﴾	لقَضَى أجلُهم
.15	[هود: 46]	﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ﴾	عَملٌ غيرَ
		﴿إِنَّهُۥ عَمِلَ غَيۡرَ صَٰلِحٖۖ﴾	عَمِل غيرُ
.16	[إبراهيم: 19]	﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾	خَلَق – الأرضِ
		﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَٰلِقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بِٱلۡحَقِّۚ﴾	خالِقُ – الأرضَ
.17		﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾	نُنزّل – الملائكةُ

[1] أشرنا سابقا إلى أن التركيبين الآخرين: " يُغشّيكم النعاسُ" و" يُغشيكم النعاسُ" لا إشكال فيهما من جهة الإعراب، وإنما الإشكال من جهة المعنى؛ لذلك رأينا استبعادهما أولى، لأن الجدول مخصّص لعرض ما يتعلق بالفساد الإعرابي حصرًا.

ISSN : 2410-1818

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
	[الحجر: 8]	﴿مَا تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	تَنزّلُ – الملائكةَ تُنزّلُ – الملائكةَ
		﴿مَا تَّنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	
		﴿مَا تُنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	
.18	[النحل: 2]	﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾	يُنزِّل الملائكةُ يُنزِلُ الملائكةُ تَنزّلُ الملائكةَ
		﴿يُنزِلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾	
		﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	
.19	[الكهف: 47]	﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾	نُسيِّر الجبالُ تُسيَّر الجبالَ
		﴿وَيَوْمَ تُسَيَّرُ ٱلْجِبَالُ﴾	
.20	[الكهف: 71]	﴿قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾	لتُغرِق أهلُها ليَغرَق أهلَها
		﴿قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِيَغْرَقَ أَهْلُهَا﴾	
.21	[طه: 114]	﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾	يُقضَى - وحيَه نقضِيَ - وحيُه
		﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن نَّقْضِيَ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾	
.22	[الأنبياء: 45]	﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾	يَسمَعُ الصمَّ تُسمِعُ الصمُّ
		﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾	
.23	[الأنبياء: 104]	﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ﴾	نطوِي السماءُ تُطوَى السماءَ
		﴿يَوْمَ تُطْوَى ٱلسَّمَآءُ﴾	
.24	[النور: 45]	﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾	خلَق كلِّ خالقُ كلَّ
		﴿وَٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾	
.25	[الفرقان: 25]	﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾	ونُزّل الملائكةَ ونُنزلُ الملائكةُ
		﴿وَنُنزِلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَنزِيلًا﴾	
.26	[الشعراء: 193]	﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾	نزَلَ – الروحَ الأمين نَزَّل – الروحُ الأمين
		﴿نَزَّلَ بِهِ ٱلرُّوحَ ٱلْأَمِينَ﴾	

ISSN : 2410-1818

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
.27	[النمل: 80]	﴿وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾	تُسمِعُ الصمُّ
		﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾	يَسمَع الصمَّ
.28	[النمل: 81]	﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾	بهادي العميَ
		﴿تَهۡدِ ٱلۡعُمۡيَ﴾	تهدي العميِ
.29	[القصص: 6]	﴿وَنُرِيَ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا﴾	ونُريَ فرعونُ وهامانُ وجنودهُما
		﴿وَيَرَى فِرۡعَوۡنُ وَهَٰمَٰنُ وَجُنُودُهُمَا﴾	ويرى فرعونَ وهامانَ وجنودَهما
.30	[الروم: 52]	﴿وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾	تُسمِعُ الصمُّ
		﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾	يَسمَع الصمَّ
.31	[الروم: 53]	﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾	بهادي العميَ
		﴿تَهۡدِ ٱلۡعُمۡيَ﴾	تهدي العميِ
.32	[الأحزاب: 30]	﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ﴾	يُضاعفْ - العذابَ
		﴿يُضَعَّفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ﴾	يُضعَّفْ - العذابَ
		﴿نُضَعِّفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابَ﴾	نُضعِّفْ - العذابُ
.33	[سبأ: 17]	﴿وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾	نجازي – الكفورُ
		﴿وَهَلۡ يُجَٰزَىٰٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورُ﴾	يجازى - الكفورَ
.34	[سبأ: 19]	﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ﴾	ربَّنا باعَدَ
		﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَعِّدۡ﴾	ربُّنا باعدْ
		﴿فَقَالُواْ رَبُّنَا بَٰعَدَ﴾	ربُّنا بعّدْ
.35	[فاطر: 8]	﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾	تَذْهَبْ نَفْسَك
		﴿فَلَا تُذۡهِبۡ نَفۡسَكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾	تُذهِبْ نَفْسُك
.36	[فاطر: 36]	﴿كَذَٰلِكَ نَجۡزِي كُلَّ كَفُورٖ﴾	نَجزِي كلُّ
		﴿كَذَٰلِكَ يُجۡزَىٰ كُلُّ كَفُورٖ﴾	يُجزَى كلَّ
.37		﴿فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ﴾	

ISSN : 2410-1818

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
	[الزمر: 42]	﴿فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قُضِيَ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ﴾	قُضيَ - الموتَ[1]
.38	[غافر: 26]	﴿أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾	يُظهِرَ - الفسادُ
		﴿أَن يَظۡهَرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادُ﴾	يَظهرَ - الفسادَ
.39	[فصلت: 19]	﴿وَيَوۡمَ يُحۡشَرُ أَعۡدَآءُ ٱللَّهِ﴾	يُحشرُ أعداءَ
		﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُ أَعۡدَآءَ ٱللَّهِ﴾	نَحشرُ أعداءُ
.40	[الأحقاف: 16]	﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾	نَتقبَّل – أحسنُ
		﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنُ مَا عَمِلُواْ﴾	يُتقبَّل – أحسنَ
.41	[الأحقاف: 25]	﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ﴾	لا يُرى – مساكِنَهم
		﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا تَرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنَهُمۡۚ﴾	لا تَرى - مساكنُهم
.42	[الطور: 21]	﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾	اتبعتهم – ذرياتِهم
		﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾	أتبعناهم – ذريّتُهم
		﴿وَأَتۡبَعۡنَٰهُمۡ ذُرِّيَّتَهُم بِإِيمَٰنٍ﴾	أتبعناهم – ذريّاتُهم
.43	[الحديد: 8]	﴿وَقَدۡ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمۡ﴾	أخَذَ ميثاقُكم
		﴿وَقَدۡ أُخِذَ مِيثَٰقُكُمۡ﴾	أُخِذ ميثاقَكم
.44	[المطففين: 24]	﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾	تَعرف – نضرةُ
		﴿تُعۡرَفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةُ ٱلنَّعِيمِ﴾	تُعرَفُ – نضرةَ
.45	[الغاشية: 11]	﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾	لا تَسمع – لاغيةٌ
		﴿لَّا تُسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٌ﴾	لا تُسمع – لاغيةً
		﴿لَّا يُسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٌ﴾	لا يُسمع - لاغيةً

ب- ما يتعلق بالعامل (لكن):

تنوّعت وجوه قراءة كلمة "لكن" في مواضعَ من القرآن الكريم فقُرئت مُثقّلة وقُرئت مخفّفة في الموضع نفسه، وبناء على ذلك اختلفت حركة الكلمة التي بعدها نصبًا تبعًا للمُثقّلة ورفعًا تبعًا للمخفّفة،

[1] أشرنا سابقا إلى أن التركيب الآخر: "قضى – الموتُ" لا إشكال فيه من جهة الإعراب، وإنما الإشكال من جهة المعنى؛ لذلك رأينا استبعاده أولى، لأن الجدول مخصّص لعرض ما يتعلقّ بالفساد الإعرابي حصرًا.

ISSN : 2410-1818

ومن المواضع التي وردت فيها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: 102]، وقُرئت بالتخفيف ﴿وَلَٰكِنِ ٱلشَّيَٰطِينُ كَفَرُواْ﴾[1].

فإذا أراد القارئ أن يركّب بين الوجهين القرائيين فسيقرأ بأحد الوجهين الآتيين: "لكنَّ الشياطينُ" أو "لكنِ الشياطينَ"، ومعلوم أن "لكنّ" المشدّدة هي حرفٌ ناسخ مشبّه بالفعل تدخل على المبتدأ (الشياطين) فتنصبه، في حين أن "لكنْ" لما اقترنت بالواو تكون المخففة من الثقيلة جيء بها للاستدراك ولا عمل لها، والذي بعدها (الشياطين: مبتدأ مرفوع)[2]. وبناء عليه؛ فالتركيب في هذه الحالة يُفضي إلى فساد الجملة نحويا وإعرابيا؛ لاختلال العلاقة بين العامل ومعموله، وقد تكرر هذا في خمسة (5) مواضع، وهي مبيّنة في الجدول (2).

جدول (2): يبيّن التركيب الممنوع الناشئ عن اختلال عمل "لكن" مع معمولها

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
.1	[البقرة: 102]	﴿...وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ...﴾	ولكنَّ الشياطينُ
		﴿...وَلَٰكِنِ ٱلشَّيَٰطِينُ...﴾	ولكنِ الشياطينَ
.2	[البقرة: 177]	﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ... ﴾	لكنَّ البرُّ
		﴿وَلَٰكِنِ ٱلْبِرُّ... ﴾	لكنِ البرَّ
.3	[البقرة: 189]	﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾	لكنَّ البرُّ
		﴿وَلَٰكِنِ ٱلْبِرُّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾	لكنِ البرَّ
.4	[الأنفال: 17]	﴿...وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ... وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾	ولكنَّ اللهُ
		﴿...وَلَٰكِنِ ٱللَّهُ قَتَلَهُمْ ... وَلَٰكِنِ ٱللَّهُ رَمَىٰ﴾	ولكنِ اللهَ
.5	[يونس: 44]	﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ...﴾	ولكنَّ النّاسُ
		﴿وَلَٰكِنِ ٱلنَّاسُ...﴾	ولكنِ النّاسَ

ج- ما يتعلق بالعامل (أنْ - أنَّ):

تنوّعت وجوه قراءة كلمة "أن - إن" في مواضعَ من القرآن الكريم فقُرئت مُثقّلة وقُرئت مخفّفة في الموضع نفسه، وبناء على ذلك اختلفت حركة الكلمة التي بعدها نصبًا تبعًا للمُثقّلة ورفعًا تبعًا

[1] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص94.

[2] يُنظر: الحلبي، الدرّ المصون، ج2، ص29.

ISSN : 2410-1818

للمخفّفة، ومن المواضع التي وردت فيها قوله تعالى: ﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: 44] وقُرئت بالتّشديد ﴿أَنَّ لَّعۡنَةَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1].

فإذا أراد القارئ أن يركّب بين الوجهين القرائيين فسيقرأ بأحد الوجهين الآتيين: "أن لّعنةَ" أو "أنَّ لعنةُ"، ومعلوم أن "أن" المخفّفة من الثقيلة تكون مهملة لا عمل لها فيُرفع ما بعدها، بينما "أنّ" المشدّدة هي حرفٌ ناسخ مشبّه بالفعل تدخل على المبتدأ (لعنة) فتنصبه ويُسمّى اسمها[2]. وبناء عليه؛ فالتركيب في هذه الحالة يُفضي إلى فساد الجملة نحويا وإعرابيا؛ لاختلال العلاقة بين العامل ومعموله. وقد تكرر هذا النوع في أربعة (4) مواضع، وهي مبيّنة في الجدول (3).

جدول (3): يبيّن التركيب الممنوع الناشئ عن اختلال عمل "أن- إن" مع معمولها

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
.1	[الأعراف: 44]	﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	أن لّعنةَ أنَّ لعنةُ
		﴿أَنّ لَّعۡنَةَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	
.2	[طه: 63]	﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	إنْ هذيْن
		﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	
		﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَيۡنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	
.3	[النور: 7]	﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ﴾	أنَّ لعنتُ أنْ لعنتَ
		﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَن لَّعۡنَتُ﴾	
.4	[النور: 9]	﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾	أنَّ غَضِبَ أنَّ غَضَبُ أنْ غضَبَ
		﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ﴾	
		﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنْ غَضَبُ ٱللَّهِ﴾	

د- ما يتعلق بالصفة والموصوف:

من صور التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي ما كان راجعا إلى الإخلال بالعلاقة بين الصفة والموصوف؛ إذ وردت ألفاظ قرآنية (صفة وموصوف) ذات أوجه قرائية مختلفة، لا يصحّ تركيب بعضها مع بعض لما يترتب عليه من مخالفةٍ لقاعدة المطابقة بين الصفة وموصوفها في الحركة الإعرابية.

[1] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص251.

[2] يُنظر: الحلبي، الدرّ المصون، ج5، ص327.

ISSN : 2410-1818

ومن مواضع ورودها قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة: 282] فقد قُرئ في الوجه الأول بالنّصب، وقرئ في الوجه الثاني بالرّفع ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةٌ حَاضِرَةٌ﴾[1]، والتركيب الممنوع يتمثّل في الفصل بين الصفة والموصوف في الإعراب، بأن تُنصَب الصّفة ويُرفع الموصوف، أو العكس على النّحو الآتي: "تجارةً حاضرةٌ" أو "تجارةٌ حاضرةً"، وعلّة المنع أن هذا الاختلال يؤدّي إلى نقض قاعدة أنّ الصّفة لا بدّ أن تطابق الموصوف في حركته الإعرابية.

وقد تكرر هذا النوع في ستة (6) مواضع، وهي مبيّنة في الجدول (4).

جدول (4): يبيّن التركيب الممنوع الناشئ عن اختلال العلاقة بين الصفة والموصوف

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
.1	[البقرة: 282]	﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾	تجارةً حاضرةٌ
		﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةٌ حَاضِرَةٌ﴾	تجارةٌ حاضرةً
.2	[الشعراء: 193]	﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾	الروحُ الأمينَ
		﴿نَزَّلَ بِهِ ٱلرُّوحَ ٱلْأَمِينَ﴾	الروحَ الأمينُ
.3	[يس: 29]	﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾	صيحةً واحدةٌ
		﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	صيحةٌ واحدةً
.4	[يس: 53]	﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾	صيحةً واحدةٌ
		﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	صيحةٌ واحدةً
.5	[الرحمن: 12]	﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾	الحبُّ ذا العصفِ – الريحانَ
		﴿وَٱلْحَبَّ ذُا ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانَ﴾	الحبَّ ذو العصفِ - الريحانُ
		﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانِ﴾	الحبَّ ذا العصفِ – الريحانُ الحَبُّ ذو العصفِ - الريحانَ
.6	[الواقعة: 22]	﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	حورٌ – عينٍ
		﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾	حورٍ – عينٌ

[1] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص132.

ISSN : 2410-1818

هـ- المضاف والمضاف إليه:

من صور التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي ما كان راجعا إلى الإخلال بالعلاقة بين المضاف والمضاف إليه الوارد في أحد وجهي القراءة؛ فقد وردت ألفاظٌ قرآنية تُقرأ على وجهٍ يكون فيه اللفظ الأول مضافا، وفي وجه آخر يكون ذات اللفظ غير مضاف، فيمتنع تركيب الوجهين معا لما يلزم عنه من فساد في البنية النحوية.

ومن مواضع وروده قوله تعالى: ﴿...فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184]، فقد قرئ في أحد الوجهين: "فديةٌ طعامُ"، فعلى هذا الوجه تكون "فديةٌ" مبتدأ، و "طعامُ" بدلا، إذ بيّن الفديةَ أنها طعام، وقد أجاز بعض النّحاة أن تكون "طعامُ" خبر مبتدأ محذوف، أي: هي طعامُ. وقرئ في وجه آخر ﴿...فِدْيَةُ طَعَامِ مِسْكِينٍ﴾، وفي هذا الوجه تكون "فديةُ" مبتدأ مضافا، و "طعامِ" مضافا إليه مجرورا[1]. والتركيب الممنوع يتمثّل فيما يلي: "فديةٌ طعامِ" أو "فديةُ طعامٌ"؛ ذلك أن هذا التركيب يُحدثُ اختلالا في علاقة الإضافة، إذ لا يجوز أن يجتمع في التركيب الواحد وجهٌ يَجعلُ اللفظ مضافا، أي: متطلبا للمضاف إليه (فديةُ)، مع وجه آخر غير مضاف ولا مرتبطا بالإضافة أصلا (طعامُ).

وقد تكرر هذا النوع في ستة عشر (16) موضعا، وهي مبيّنة في الجدول (5).

جدول (5): يبيّن التركيب الممنوع الناشئ عن اختلال العلاقة بين المضاف والمضاف إليه

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
.1	[البقرة: 184]	﴿...فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	فديةٌ طعامِ
		﴿...فِدْيَةُ طَعَامِ مِسْكِينٍ﴾	فديةُ طعامُ
.2	[المائدة: 95]	﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ﴾	فجزاءٌ مثلِ
		﴿فَجَزَآءُ مِّثْلِ﴾	فجزاءُ مثلُ
.3	[المائدة: 95]	﴿كَفَّٰرَةُ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾	كفارةٌ طعامِ
		﴿كَفَّٰرَةُ طَعَامِ مَسَٰكِينَ﴾	كفارةُ طعامُ
.4	[الأنعام: 32]	﴿وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾	وللدَّارُ الآخرةِ
		﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾	ولدارُ الآخرةُ
.5		﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	فله عشرُ أمثالُها

[1] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص109، 110؛ أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ أحمد عبد الموجود وآخرون، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1998م)، ج3، ص269.

ISSN : 2410-1818

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
	[الأنعام: 160]	﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾	فله عشرٌ أمثالِها
.6	[الأنفال: 18]	﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾	مُوَهّنٌ كيدِ
		﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنٌ كَيۡدَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾	موهِنٌ كيدِ
		﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوَهِّنُ كَيۡدَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾	موهنُ كيدَ
.7	[النور: 9]	﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾	أنَّ غَضَبَ اللهُ
		﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنۡ غَضِبَ ٱللَّهُ﴾	أنْ غَضِبَ اللهِ
		﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنۡ غَضَبُ ٱللَّهِ﴾	أنْ غَضَبُ اللهُ
.8	[النور: 40]	﴿...مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾	سحابُ - ظلماتٌ
		﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾	
		﴿...مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾	
.9	[العنكبوت: 25]	﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا مَّوَدَّةَ بَيۡنِكُمۡ...﴾	مودةَ بينَكم
		﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا مَّوَدَّةُ بَيۡنَكُمۡ...﴾	مودةُ بينَكم
		﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا مَّوَدَّةُ بَيۡنِكُمۡ...﴾	مودةً بينِكم
.10	[سبأ: 37]	﴿جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾	جزاءَ الضعفُ
		﴿جَزَآءَ ٱلضِّعۡفُ﴾	جزاءً الضعفِ
.11	[الصافات: 6]	﴿بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾	بزينةِ - الكواكبَ
		﴿بِزِينَةٖ ٱلۡكَوَاكِبَ﴾	
		﴿بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾	

ISSN : 2410-1818

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
.12	[الزمر: 38]	﴿هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ﴾	كاشفاتُ ضُرَّه
		﴿هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتٌ ضُرَّهُۥ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتٌ رَحۡمَتَهُۥۚ﴾	كاشِفاتٌ ضُرِّه ممسكاتُ رحمتَه ممسكاتٌ رحمتِه
.13	[الصف: 8]	﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾	متمُّ نورَه
		﴿وَٱللَّهُ مُتِمٌّ نُورَهُۥ﴾	متمٌّ نورِه
.14	[الصف: 14]	﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾	أنصارَ لله
		﴿كُونُوٓاْ أَنصَارًا لِلَّهِ﴾	أنصارًا للهِ
.15	[الطلاق: 3]	﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾	بالغُ أمرَه
		﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغٌ أَمۡرَهُۥۚ﴾	بالغٌ أمرِه
.16	[البلد: 13]	﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾	فكُّ رقبةً
		﴿فَكَّ رَقَبَةً﴾	فَكَّ رقبةٍ

و- ما يرجع إلى العطف:

من صور التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي ما كان راجعا إلى الإخلال بالعلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ فقد وردت ألفاظ قرآنية متعلقة ببعض[1]؛ بأن يُقرأ اللفظان معًا على وجهٍ وفقَ حركة معيّنة وفي الوجه الآخر وفق حركة أخرى، والتفريق بين الكلمتين -غالبا المعطوف لأنه هو التابع- يُفضي إلى فساد البنية النحوية وفي بعض الأحيان يؤدي إلى تفكيك النظم القرآني وخرق الاتّساق الأدائي.

ويمكن التمثيل له بقوله تعالى: ﴿فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ﴾ [البقرة: 284]، حيث قُرئ بالرّفع في "فيغفرُ" و "يُعذّبُ" على الاستئناف، كما قُرئ فيهما بالجزم "فيغفرْ" و "يُعذّبْ" للعطف على المجزوم الذي هو الجزاء[2]، والتركيب الممنوع يتمثّل في الجمع بين الرفع في كلمة والسكون في الأخرى على النّحو الآتي: "فيغفرُ" و "يُعذّبْ"، أو "فيغفرْ" و "يُعذّبُ". ووجه المنع راجع إلى أن هذا التركيب يُحدث اختلالا في علاقة العطف، إذ القاعدة أنّ المعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه إذا اشتركا في العامل

[1] يُنبه هنا إلى أن تعلق الكلمتين ببعضهما ليس تعلقا تركيبيا مثل: "فكّ رقبة"، أو "جزاءٌ مثلُ"، وإنما هو ارتباط بما سبق، أي: المحلّ.

[2] يُنظر: القاضي، البدور الزاهرة، ص134؛ الحنبلي، الدرّ المصون، ج2، ص687.

ISSN : 2410-1818

والمحلّ، ولا يجوز -والحال هذه- اختلاف حركة المعطوف عن المعطوف عليه؛ لما في ذلك من نقض وحدة التركيب وإفساد النّسق الإعرابي للجملة.

وقد تكرّر هذا النوع في سبعة عشر (17) موضعا، وهي مبيّنة في الجدول (7).

جدول (7): يبيّن التركيب الممنوع الناشئ عن اختلال العلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
.1	[البقرة: 197]	﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾	فلا رفثٌ ولا فسوقَ ولا جدالٌ فلا رفثَ ولا فسوقٌ ولا جدالَ
		﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾	
		﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾	
.2	[البقرة: 254]	﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾	لا بيعٌ - لا خلّةَ – لا شفاعةٌ لا بيعَ - لا خلّةٌ – لا شفاعةَ
		﴿لَّا بَيۡعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾	
.3	[البقرة: 284]	﴿فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾	فيغفرُ - يُعذّبْ فيغفرْ - يُعذّبُ
		﴿فَيَغۡفِرۡ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبۡ مَن يَشَآءُۗ﴾	
.4	[المائدة: 45]	﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ﴾	الخلط بين الرفع والنصب في المعطوفات
		﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ﴾	
		﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحُ قِصَاصٞۚ﴾	

ISSN : 2410-1818

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
		﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ﴾	
.5	[الأعراف: 54]	﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾	الشمس والقمر والنجوم بالنصب في البعض، والرفع في البعض
		﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾	
.6	[يونس: 61]	﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾	ولا أصغرَ – ولا أكبرُ ولا أصغرُ – ولا أكبرَ
		﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ﴾	
.7	[الرعد: 4]	﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ﴾	الرّفع في البعض والكسر في البعض
		﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٖ وَنَخِيلٖ صِنۡوَانٖ وَغَيۡرِ صِنۡوَانٖ﴾	
.8	[إبراهيم: 31]	﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٞ﴾	الرفع في واحد والنصب في الآخر
		﴿لَّا بَيۡعَ فِيهِ وَلَا خِلَٰلَ﴾	
.9	[النحل: 12]	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾	الرفع في البعض والنصب في البعض.
		﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾	
		﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾	
.10		﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾	يرثُني – ويرثْ

ISSN : 2410-1818

	الموضع	الأوجه القرائية	التركيب الممنوع
	[مريم: 6]	﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾	يرِثْني – ويرثُ
.11	[طه: 31-32]	﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى 31 وَأَشْرِكْهُ...﴾	آشدد – أُشركه
		﴿أَشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى 31 وَأُشْرِكْهُ...﴾	
.12	[الفرقان: 69]	﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ﴾	يُضاعفْ - يخلدُ
		﴿يُضَعَّفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ﴾	يُضعّفْ - يخلدُ
		﴿يُضَعَّفُ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِۦ﴾	يُضعّفُ - يخلدْ
		﴿يُضَٰعَفُ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِۦ﴾	يضاعفُ - يخلدْ
.13	[الشعراء: 13]	﴿وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى﴾	ويضيقُ – ولا ينطلقَ
		﴿وَيَضِيقَ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقَ لِسَانِى﴾	ويضيقَ – ولا ينطلقُ
.14	[الصافات: 126]	﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ﴾	اللهَ – ربُّكم وربُّ
		﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ﴾	اللهُ – ربَّكم وربَّ
			اللهَ ربُّكم وربَّ
			اللهُ ربَّكم وربُّ
			ورفع البعض ونصب البعض
.15	[الشورى: 51]	﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ﴾	يرسلُ – فيوحيَ
		﴿أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِىَ﴾	يرسلَ – فيوحي
.16	[المزمل: 20]	﴿وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾	نصفَه – ثلثِه
		﴿وَنِصْفِهِۦ وَثُلُثِهِۦ﴾	نصفِه - ثلثَه
.17	[النبأ: 37]	﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ﴾	ربِّ - الرحمنِ
		﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾	ربُّ - الرحمنِ
		﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾	ربِّ - الرحمنُ

ISSN : 2410-1818

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج والتوصيات، نعرضها فيما يأتي:

أولا: النتائج:

1- تبيّن أن تركيب القراءات يُعدّ نوعا من أنواع الاختيار.

2- لا يوجد في كتب المتقدمين تعريف صريح لتركيب القراءات، كما أن المشهور عند المتأخرين لا يعكس حقيقة هذا التركيب.

3- يمكن تعريف التركيب بأنه: "ضمّ وجهٍ قرائِيّ منقولٍ، إلى وجهٍ قرائِيّ منقولٍ بطريق آخر، بحيث تكون صورة الاجتماع بين هذه الأوجه غيرَ منقولةٍ عن السّابقين".

4- تبيّن أن مصطلحات مثل: الخلط، والتلفيق لا ترادف التركيب، بل تعبّر عن نوع معيّن منه لا عن حقيقته الكلّية، وغالبا ما تكون هذه الصور غير مقبولة.

5- الأصل في التركيب الجواز، وينبغي أن يُبنى الحكم عليه انطلاقا من هذا الأصل؛ ثمّ يشار بعد ذلك إلى ما يرد عليه من استثناءات، لا العكس كما هو شائع. وهذا هو المسلكُ السليمُ في معالجة هذه المسألة؛ دون البدء بالاستثناء ثم الرجوع إلى الأصل.

6- يختلف حكم التركيب باختلاف صورته؛ فيتراوح بين الجواز والكراهة والمنع، ويمكن القول إن حكمه نسبي بحسب فاعله؛ فمن لا يُحسن العربية فالأولى له ترك التركيب، خشية الوقوع في تحريف كلام الله تعالى، أما العالم فلا إشكال لديه في ذلك.

7- التركيب الممنوع أنواع، منها:

- التركيب في مقام الرواية.
- وما يترتب عليه فساد لغوي إعرابي، أو تفكيك النظم، أو خرق الاتّساق الأدائي.

8- يندرج تحت التركيب الممنوع بسبب الفساد الإعرابي أنماط متعددة، ترجع في مجموعها إلى اختلال العلاقة التركيبية النحوية في الجملة.

9- يدلّ اطّراد أصول القراء وانضباطها عند دراسة التركيب على أن اختياراتهم معلّلة، وتراعي الاتساق قدر الإمكان؛ لذا ينبغي مراعاة الاتساق الأدائي حتى وإن لم يؤدّ إلى فساد المعنى.

ثانيا: التوصيات:

1- يوصي الباحثون بدراسة الأنواع الأخرى من التركيب الممنوع، ولا سيما ما كان سببه تفكيك النظم وخرق الاتساق الأدائي.

وصلى الله وسلّم على سيّدنا محمد وآله وصحبه

ISSN : 2410-1818

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، النّشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضّباع، (مصر: المطبعة التجارية الكبرى، د.ت).
2. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، النّشر في القراءات العشر، تحقيق: أيمن السويد، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2018م).
3. ابن العجمي، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، الحواشي على سنن ابن ماجه، تحقيق: فاضل الرّقي، (الرياض: دار أطلس الخضراء، 1430هـ، 2017م).
4. ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر، العواصم من القواصم، تحقيق: عمار طالبي، (مصر: مكتبة دار التراث، د.ت).
5. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، 1425هـ، 2004م).
6. ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري في شرح صحيح الإمام البخاري، اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، (مصر: المكتبة السلفية، 1390هـ).
7. ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، د.ت).
8. ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ أحمد عبد الموجود وآخرون، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1998م).
9. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1969 - 1972م).
10. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: دار الرسالة العالمية، 1430هـ، 2009م).
11. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ).
12. البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (الهند: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1969 - 1984).
13. بيات، بيت الله، معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتابي العسكري والجزائري، (قمّ: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط1، 1412هـ).
14. الجزائري، طاهر بن صالح، التبيان لبعض المباحث المتعلقة بعلوم القرآن على طريقة الإتقان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط3، 1412هـ).
15. الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف السّمين، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، (دمشق: دار القلم، د.ت).

ISSN : 2410-1818

16. الداني، عثمان بن سعيد أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع، (الإمارات: جامعة الشارقة، 2007م).
17. الدوسري، إبراهيم بن سعيد، مختصر العبارات لمعجم مصطلح القراءات، (الرياض: دار الحضارة للنشر، 1429هـ، 2008م).
18. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ، 1988م).
19. الرازي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، معاني الأحرف السبعة، تحقيق: حسن عتر، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2011م).
20. سحر حسين المالكي، القراءات الشاذة وتوجيهها من تفسير سورة الأنعام للإمام محمد بن أبي بكر الرازي دراسة وصفية تحليلية، (مصر: مجلة كلية أصول الدين) العدد 34، مجلد1.
21. السخاوي، علي بن محمد أبو الحسن علم الدين، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: مروان العطية، محسن الخرابة، (دمشق- بيروت: دار المأمون للتراث، 1418هـ، 1997م).
22. سيت، علي بن عبد القادر بن شيخ علي، التركيب في القراءات (مفهومه، ونشأته، وحكمه)، (المدينة المنورة: مجلة تعظيم الوحيين، 2021)، مجلد 4، العدد 8.
23. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل وآخرون، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م).
24. الصفاقسي، أبو الحسن علي بن محمد بن سالم، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد الحفيان، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ، 2004م).
25. الطويل، رزق، مدخل في علوم القراءات، (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، 1405ه، 1985م).
26. عبد الفتاح المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، (المدينة المنورة: مكتبة طيبة، د.ت).
27. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، (القاهرة: دار ومكتبة الهلال، د.ت).
28. فلاته، أمين بن إدريس بن عبد الرحمن، الاختيار عند القرّاء، مفهومه، مراحله، وأثره في القراءات، (المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، 1421هـ).
29. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005م).
30. قابة، عبد الحليم، القراءات القرآنية: تاريخها. ثبوتها. حجّيتها. وأحكامها، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999م).

ISSN : 2410-1818

31. القاضي، عبد الفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، إشراف ومراجعة: عبد العزيز القارئ، (السعودية: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط2، 1439هـ، 2018م).
32. القباقبي، محمد بن خليل، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، تحقيق: أحمد شكري، (عمّان: دار عمّار، 2003م).
33. القضاة، محمد، وزميلاه، مقدمات في علم القراءات، (عمّان: دار عمار، 1422هـ، 2001م).
34. القيرواني، محمد بن سفيان، الهادي في القراءات السبع، تحقيق: يحي الغوثاني، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2016م).
35. القيسي، مكي ابن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، (مصر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت).
36. المالكي، نواف سعيد عوض، جمع القراءات وتركيبها وموقف الفقهاء والقراء منهما، (العراق: مجلة الجامعة العراقية، 2021)، مجلد 3، العدد 36.
37. المقدسي، أبو شامة شهاب الدين، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار آلتي قولاج، (بيروت: دار صادر، 1395هـ- 1975م).
38. المكناسي، أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي، رسالة في المد والوقف والتركيب والتخليط في القراءة، تحقيق: عبد الرحيم الإسماعيلي، (السعودية: مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، 2020م)، العدد 29، ج15.
39. يوسف، محمود أحمد، إضاءة الكلمات في فرش حروف العشر المتواترات من الشاطبية والدرة، (مصر: الدار عالمية للنشر والتوزيع، ط2، 2016م).

ISSN : 2410-1818

مجلــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيــم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيــم الدولــي الورقــي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلــة مفهرســة فــي المواقــع الآتيــة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59